تحليل واقع السياسة المالية في العراق بعد عام 2003 باستعمال متغيرات مربع كالدور السحري[1]

Analysis the Reality of Fiscal policy in the Iraq after 2003 by Using the Magic Square Kaldor

أ. د. عبد الكريم عبد الله محمد الباحث: محمد غازي نصيف

mohammedghazi@yahoo.com

كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

تاريخ استلام البحث 17 / 12 /2018 تاريخ قبول النشر 20/ 2/2019 تاريخ النشر 25/ 12/2019

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل وتقيم الأداء الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 باستعمال متغيرات مربع كالدور الاقتصادي الذي يعتبر أداة تفسير هندسية تعطي صورة عن واقع العراق الاقتصادي تختزل الكثير من التحليلات الطويلة . حيث تم قياس اثر السياسة المالية في متغيرات مربع كالدور من خلال الاعتماد على برنامج تمثيل مربع كالدور الاقتصادي التابع للأكاديمية الفرنسية (Academie Versailles) .

أوضحت النتائج ضعف السياسات المالية من تحقيق أهدافها ، بالرغم من تحقيق الموازنة العامة فائضاً مالياً لمعظم سنوات البحث ، وذلك بسبب الفساد وضعف أداء المؤسسات الحكومية وعدم التنسيق بينها ، فضلا عن ارتباطها الكبير في أسعار النفط عالمياً . وذلك يتطلب التعامل مع هبة الموارد الطبيعية (النفط) بكل شفافية لدوره المهم في تمويل المشروعات التنموية ، وإدارة هذه الهبة بكل كفاءة وفاعلية ، والعمل على تفعيل القطاعات الحقيقية في الاقتصاد العراقي . كما يتضح من مربع كالدور للاقتصاد العراقي لمتوسط المدة (2005–2016) ؛ توسع مساحة مربع كالدور من جهة اليمين (متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، والناتج المحلي الإجمالي ، ورصيد ميزان المدفوعات) ، ويقترب من نسب البلد المثالي لمنظمة (OCDE) . وذلك بفعل التطورات الحاصلة في القطاع النفطي فقط ، وهذا يعكس الاختلال البنيوي في الاقتصاد العراقي . مع انكماش مربع كالدور من جهة اليسار (متوسط كل من معدل البطالة ومعدل التضخم) ، وابتعاده من نسب البلد المثالي لمنظمة (OCDE) . وذلك يدل على عدم فاعلية السياسة المالية في التأثير فيهما . وبناء على ما تقدم ؛ يمكن القول بان أداء الاقتصاد العراقي يبتعد عن مثلوية مربع كالدور . ويوصي البحث بضرورة الاهتمام بعائدات النفط وبشفافية لأنها تمارس دورا أساسيا في تمويل المشاريع التنموية وتفعيل القطاعات الحقيقية في الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: *السياسة المالية ، كالدور ، ميزان المدفوعات ، الناتج المحلي الإجمالي ، التضخم ، البطالة*

ABSTRACT

The paper aims to analysis and evaluate the economic performance in Iraq after 2003 by using the variables of the magic square Kaldor where the impact of fiscal policy was measured by the program adopted by (Academie Versailles).

The results showed that the expansion of the square area on the right-side (GDP per capita, GDP and balance of payment) is approaching to the ideal country ratio of OCDE due to developments in the oil sector only, and this reflects the structural disequilibrium in the Iraqi economy. The square Kaldor shows contraction from the left-side(the average of both

[1] ـ بحث مستل من أطروحة دكتوراه .

the unemployment rate and inflation rate) and away from the country's ideal proportions of OCDE. This result indicates the ineffectiveness of fiscal policy in influencing them.
Based on the above it can be said that the performance of the Iraqi economy is moving away from square Kaldor idealism.
The main conclusion shows that the fiscal policy was weak in achieving its objectives, although the public budget achieved a surplus for most of the research years due to corruption and weak performance and lack coordination between the government institutions. To sum ,the fiscal policy has not played an essential role in achieving the economic policy objectives in the light of economic openness and new economic philosophy.
The paper recommended that it necessary to deal with the oil revenue with transparency because it plays an essential role in financing development
projects, and to activate the real sectors in Iraqi economy.
***Keywords**: fiscal policy, Kaldor, Balance of payment, GDP, Inflation, Unemployment.*

مقدمـــــة :

تحظى دراسة السياسة المالية باهتمام كبير في الدراسات المالية والاقتصادية وقد أخذت أبعاد مختلفة من حيث تناول الموضوع ، ومن ابرز المدارس الاقتصادية التي اهتمت بالسياسة المالية ؛ المدرسة الكينزية بزعامة "جون مينارد كينز" الذي اعتبر السياسة المالية اكثر فعالية من السياسة النقدية في مواجهة الاختلالات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، من خلال أدواتها في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية . واكد ذلك الاقتصادي كالدور* (من منظري الكينزية) حيث يفترض ان الحكومة الناجحة هي التي تحقق الأهداف الأربعة (معدل بطالة منخفض ، نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج مرتفعة ، معدل نمو اقتصادي مرتفع ، معدل تضخم منخفض) في ان واحد ضمن مربع كالدور ، وان اتساع مساحة مربع كالدور تعبر عن أداء اقتصادي مثالي ومستوى عال من الرفاه في البلد .

مشكلة البحث :

يتميز الاقتصاد العراقي بالطبيعة الريعية (اقتصاد احادي الجانب) ، وضعف قطاعاته الاقتصادية الحقيقية ، مما يعكس التشوه الكبير في بنية هذا الاقتصاد . وعدم قيام الحكومات العراقية المتعاقبة التأكيد على أهمية استثمار هذا الريع النفطي في تنويع الاقتصاد العراقي وفي مجالات مدرة للدخل لضمان حقوق الجيل الحالي والأجيال المقبلة . لذلك فالمشكلة تتجسد في الاجابة عن التساؤل الآتي: هل تمكنت السياسة المالية من جعل معدل النمو الاقتصادي و معدل التضخم ومعدل البطالة وميزان المدفوعات تعمل عند حالتها المثالية؟

أهمية البحث :

تتجلى أهمية هذا البحث في إبراز دور السياسة المالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية ، والمتمثلة في الأهداف الأربعة لمربع كالدور (معدل بطالة منخفض ، نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج مرتفعة ، معدل نمو اقتصادي مرتفع ، معدل تضخم منخفض).

هدف البحث :

يهدف البحث الى:

-تحليل واقع السياسة المالية في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 .

- توظيف مربع كالدور في تقييم السياسة المالية في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 .

فرضية البحث :

يستند البحث على فرضية مفادها :

(أن الاقتصاد العراقي يبتعد عن الحالة المثالية التي يدعيها كالدور في مربعه) .

حدود البحث :

الحدود المكانية : الاقتصاد العراقي ميدان البحث .

الحدود الزمانية : شمل البحث المدة (2003–2016) . ولغرض بحث الموضوع وتحليله تم تقسيم المدة الزمنية بعد عام 2003 إلى المدد الجزئية الأتية :

المدة الأولى (2003–2009) أي مدة الاحتلال الأمريكي وما بعده ، والأزمة المالية وتداعيتها.

المدة الثانية (2010–2013) مدة الزيادة العالية بأسعار النفط ، والتحسن بالوضع الأمني .

المدة الثالثة (2014–2016) مدة الصدمة المزدوجة وتداعيتها (داعش، وانخفاض أسعار النفط).

منهجية البحث :

بغية تحقيق أهداف البحث اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي . اذ تم اعتماد برنامج تمثيل مربع كالدور الاقتصادي التابع للأكاديمية الفرنسية (Academie Versailles) .

هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث إلى محورين وكالاتي :

الأول : السياسة المالية في العراق (المفهوم والوظيفة ، والواقع)

الثاني : مربع كالدور للاقتصاد العراقي لمتوسطات القيم خلال المدة (2005–2016)

المحور الأول : السياسة المالية في العراق (المفهوم والوظيفة ، والواقع)

يوصف الاقتصاد العراقي بانه اقتصاد أحادي الجانب ، وشديد الريعية لاعتماده الكبير على قطاع النفط ، وهذه الأحادية جعلت للسياسة المالية دور كبير وفاعل من بين السياسات الاقتصادية الكلية التي تستخدمها الحكومة لإحداث التغيير المطلوب في الاقتصاد وتجنب الآثار الأخرى غير المرغوبة ، وذلك من خلال أدواتها المتمثلة في الموازنة العامة (النفقات العامة والإيرادات العامة)[i] . في هذا المبحث نسلط الضوء على السياسة المالية بالعراق بعد 2003 من خلال تحليل واقع الموازنة العامة العراقية .

أولا : السياسة المالية في العراق بعد 2003 المفهوم والوظيفة :

السياسة المالية تدار من قبل وزارة المالية العراقية وتتحمل العبء الأكبر في إعداد الموازنة العامة فتقوم بوظائف أساسية ثلاث في هذا الصدد هي :

- تجميع مقترحات الإنفاق المقدرة في المرافق العامة المختلفة .
- حصر الإيرادات وتقديرها على مستوى الدولة .
- الموازنة العامة بين مقترحات الإنفاق والإيرادات المتوقعة .
- وحصلت وزارة المالية على هذه الصلاحيات بموجب المادة الثالثة** من القسم السادس من قانون الإدارة المالية والدين العام الملحق (أ) الذي صدر بالأمر الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة (94 لسنة 2004) .

وبعد مرحلة سلطة الائتلاف المؤقتة تستمد قواعدها من الدستور العراقي وكالاتي : [ii]

- المادة (110/ثالثا) من الدستور العراقي الذي اقر في ان يكون رسم السياسة المالية من اختصاصات السلطات الاتحادية .
- المادة (80/رابعا) ان يتم إعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطة التنمية من قبل مجلس الوزراء (السلطة التنفيذية) .
- المادة (114) جعلت من سياسات التنمية الشاملة والتخطيط العام للبلد من الاختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم عند رسم سياساتها المالية ، أي أعطى الدستور للسياسة المالية بعدا مكانياً .فهي المسؤولة على وضع أسس واتجاهات التخطيط المالي للدولة وتحديد الاطار العام والتفصيلي لعناصر الخطة المالية ضمن اطار السياسة العامة لها وخطط التنمية وتهيئة وسائل أعداد الخطة والأشراف على تنفيذها.

ثانياً : واقع السياسة المالية في العراق بعد 2003 :

ان تسليط الضوء على واقع السياسة المالية في العراق يكون من خلال إبراز ملامح الموازنة العامة العراقية ؛ واهم ملامحها هو هيمنة الإيرادات النفطية كمصدر أساس لتمويلها إذ تشكل (92%) من أجمالي الإيرادات ، أي ان الأداء المالي والاقتصادي للعراق مرهون بتلك الإيرادات . والعجز السنوي عند أعدادها مع الاختلال في بنية الإنفاق العام لصالح النفقات التشغيلية وعلى حساب النفقات الاستثمارية ، مع استمرار الاعتماد على النهج التقليدي (موازنة البنود[3]*) في أعدادها ، إذ تقوم بُنيتُها على أساس ان النفقات العامة تصنف إداريا حيث توزع على الدوائر والوزارات التي تدخل موازناتها في الموازنة العامة على شكل اعتمادات أو مخصصات سنوية ثم تصنف هذه المبالغ السنوية التي تخصص لكل وحدة إدارية ووفق الغرض من النفقة التي تسمى بنود الإنفاق(مواد الإنفاق) وغالبا ما تكون متشابهة ، أي ان صفة الموازنات العراقية ما بعد 2003 هي موازنات توزيعية مهمتها الرئيسية توزيع إيرادات النفط العراقي على أبواب الصرف التقليدية دون ان تؤدي إلى تغير نوعي أو هيكلي في بنية الاقتصاد العراقي. إضافة إلى مسايرة دورة الموازنة العامة للدورة الاقتصادية والعمل باتجاهها (الاقتصاد العراقي ينمو بسبب صدمة العرض الموجبة (ارتفاع أسعار النفط) ، ويتقلص بسبب صدمة العرض السالبة (انخفاض أسعار النفط)) هذا الوضع اقرب إلى نظرية حوض الاستحمام[4]* في الفكر الاقتصاد المالي الراهن ، وذلك لتصلب المثبت الديناميكي[5]* الأحادي(سعرا احتماليا تحوطيا لبرميل النفط العراقي المصدر) وخلوه من توفير أي آلية تغير عالية التأثير في تدفق موارد الموازنة ونفقاتها . ان هذه المسايرة الاقتصادية الداخلية للخارج تعكس درجة الانكشاف الاقتصادي السلبي للاقتصاد العراقي .

وللوقوف على واقع السياسة المالية بالعراق بعد عام 2003 ؛ فقد تم على وفق المدد الجزئية الأتية :

المدة الأولى : 2003-2009 :

يتضح من الجدول (1) التباين الكبير في معدلات نمو النفقات خلال هذه المدة ، والاتجاه العام التصاعدي للإيرادات بسبب زيادة أسعار النفط عالميا . ففي عام 2003 سجلت النفقات اقل مبلغ هو (4917) مليار دينار وكذلك الإيرادات (16016) مليار دينار ؛ ويكمن السبب في ذلك إلى الاحتلال الأمريكي للعراق وتعطيل الكثير من المشاريع العامة وتوقف تصدير النفط وتدمير قسم من خطوط نقل النفط ومنشئاته . بينما شهد عام 2004 زيادة النفقات العامة والإيرادات العامة وبمعدل نمو سنوي مرتفع جداً بلغ (541%) و (106%) على التوالي ؛ ويعود ذلك لسببين الأول : توقف الحياة الاقتصادية عام 2003 بسبب الاحتلال فظهرت معدلات النمو السنوي مرتفعة جداً لعام 2004 وهذا غير واقعي لان المقارنة مع عام 2003 التي تكاد تكون قيمتها قليلة جداً ، علما ان الإيرادات والنفقات سجلت اقل قيمة

خلال المدة وهي (32988) و (31521) مليار دينار على التوالي ، أما السبب الثاني : يعود إلى تأهيل الوحدات الحكومية التي دمرت أو نهبت عام 2003 .

جدول (1)

مؤشرات الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2016)

السنوات	النفقات العامة (مليار دينار)	معدل نمو النفقات السنوي %	الإيرادات العامة (مليار دينار)	معدل نمو الإيرادات السنوي %	رصيد الموازنة العامة (العجز والفائض)	متوسط أسعار النفط (يصره خفيف) b/$	معدل نمو متوسط أسعار النفط	الإيرادات العامة/ النفقات العامة (%)	العجز المخطط في الموازنة (مليار دينار)
2003	4917	–	16016	–	11099	8	–	325.73	*
2004	31521	541.06	32988	105.97	1467	34.6	332.5	104.65	*
2005	30831	-2.19	40435	22.57	9604	48.33	39.68	131.15	-7023
2006	37494	21.61	49055	21.32	11561	57.97	19.95	130.83	-5571
2007	39308	4.84	54965	12.05	15657	66.4	14.54	139.83	-9663
2008	67277	71.15	80641	46.71	13364	92.08	38.67	119.86	-9086
2009	55589	-17.37	55243	-31.50	-346	60.5	-34.30	99.38	-18757
2010	70134	26.17	70178	27.04	44	76.79	26.93	100.06	-22922
2011	78758	12.30	103989	48.18	25231	106.17	38.26	132.04	-15727
2012	105139	33.50	119817	15.22	14678	107.96	1.69	113.96	-14796
2013	119128	13.31	113840	-4.99	-5288	103.6	-4.04	95.56	-19127
**2014	115938	-2.68	105364	-7.45	-10574	94.45	-8.83	90.88	*
**2015	82814	-28.57	72546	-31.15	-10268	47.87	-49.32	87.60	-25414
**2016	73571	-11.16	53413	-26.37	-20158	39.53	-17.42	72.60	-24195
***2017	100671	36.84	79011	47.92	-21660	52.32	32.36	78.48	-21660
***2018	104158	3.46	91643	15.99	-12515	62.54*	19.53	87.98	-12515

المصدر : 1- وزارة المالية ، دائرة الموازنة . http://www.mof.gov.iq/pages

2- جمهورية العراق ، ديوان الرقابة المالية ، الحساب الختامي لجمهورية العراق للسنوات2003-2013 .

3- البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية 2016 ، العراق ، ص65 .

4- منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول (اوابك) ، التقرير الإحصائي السنوي ، الكويت ، لسنوات مختلفة .

5- تم احتساب النسب من قبل الباحث .

*** لم يصدر قانون بالموازنة العامة . ** ختامي أولي(البنك المركزي) ، *** موازنات تقديرية.**

نلحظ من الجدول (1) ان عام 2005 شهد انخفاضاً في معدل نمو النفقات العامة السنوي بـ (-2.19%) بسبب أعداد الموازنة العامة بموجب ضوابط قانون الإدارة المالية والدين العام لعام 2004 ، مع استعانة وزارة المالية بالمؤسسات والشركات الدولية (خضوع السياسة المالية إلى شروط صندوق النقد الدولي في ضوء الترتيبات المساندة SBA[6]* في الشهر العاشر من عام 2005 ، فضلاً عن وثيقة العهد الدولي وما تفرضه من توازنات مالية تقشفية لمعالجة العجز المزدوج للموازنة وميزان المدفوعات وسياسة انكشاف اقتصادي مصحوبة بتحجيم دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي) وبهذا تكون أول موازنة عامة تصدر بقانون بعد الاحتلال . واستمرت الزيادة في النفقات العامة والإيرادات بعد عام 2005 ولم تلتزم السياسة المالية بالشروط الدولية بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية الاستثنائية

التي مرَ فيها العراق ، حتى سجلت النفقات العامة والإيرادات العامة اعلى معدل نمو سنوي عام 2008 إذ بلغ (71.15%) و (46.71%) على التوالي ؛ بسبب تسجيل اعلى سعر خلال المدة إذ بلغ متوسط أسعار نفط بصرة خفيف (92.08) دولار للبرميل ، وتعزى الزيادة في النفقات العامة من اجل السيطرة على الوضع الأمني ، وزيادة النفقات الجارية وبالأخص المرتبات ، وتسديد الدين العام وفوائده . كما ونلحظ من الجدول (1) ان هذه المدة شهدت فائض في رصيد الموازنة العامة الفعلي باستثناء عام 2009 شهدت الموازنة عجز في رصيدها بلغ (346-) مليار دينار ، وانخفاض معدل نمو النفقات والإيرادات السنوي إذ بلغ (17.37%-) و (31.50%-) على التوالي ؛ بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية[7*] وأثارها السلبية على أسعار النفط عالمياً .

كما يوضح مؤشر الإيرادات العامة / النفقات العامة ؛ الدور التمويلي للإيرادات العامة في تغطية النفقات العامة ، ومن الجدول (1) يتبين بان المدة (2004-2009) قد شهدت نسبة تغطية جيدة اكثر من 100% باستثناء عام 2009 بلغت النسبة (99.38%) ، أما عام 2007 بلغت النسبة (139.83%) وهي اعلى نسبة بين المدد . ويوضح الشكل (1) ارتباط معدلات نمو النفقات والإيرادات بمعدلات نمو متوسط أسعار النفط العالمية .

الشكل (1)

معدلات نمو النفقات والإيرادات العامة ومعدلات نمو متوسط أسعار النفط عالميا للمدة(2004-2009)

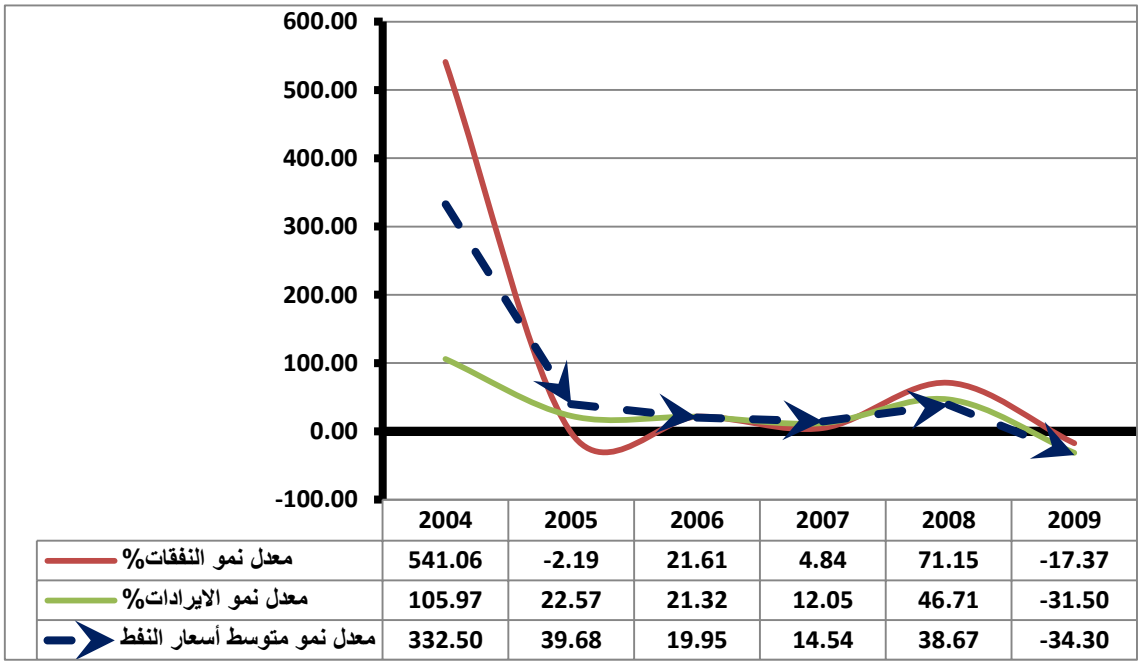

	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو النفقات%	541.06	-2.19	21.61	4.84	71.15	-17.37
معدل نمو الايرادات%	105.97	22.57	21.32	12.05	46.71	-31.50
معدل نمو متوسط أسعار النفط	332.50	39.68	19.95	14.54	38.67	-34.30

المصدر: من إعداد الباحث .

كما يتضح من الجدول (1) ان الإيرادات النفطية شكلت من أجمالي الإيرادات العامة ما نسبته (83.6%) عام 2004 وازدادت إلى (92.9%) عام 2008 كنتيجة طبيعية لزيادة متوسط أسعار النفط من (34.6) دولار للبرميل عام 2004 إلى (92.08) دولار للبرميل عام 2008 . أما الإيرادات غير النفطية شكلت من أجمالي الإيرادات العامة ما نسبته (16.4%) عام 2004 وانخفضت إلى (7.1%) عام 2008 ؛ والسبب يعود إلى انخفاض مستوى النشاط

الاقتصادي بشكل عام ، أي انخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية والرسوم ، إضافة إلى انخفاض حصيلة الرسوم الكمركية نتيجة لتحرير التجارة الخارجية وإعفاء المستوردات باستثناء رسم إعادة الأعمار (5%) الذي استثنيت منه استيرادات المواد الغذائية والدوائية . وإضافة إلى ذلك توقف العديد من الشركات العامة العائدة للدولة ، وأحجام نسبة كبيرة من المستهلكين عن دفع أجور الخدمات العامة (الكهرباء والماء والهاتف) .هذه العوامل كلها أسهمت في انخفاض نسبة إسهام الإيرادات غير النفطية من أجمالي الإيرادات العامة خلال هذه المدة (2004–2009).

❖ **المدة الثانية : 2010 – 2013 :**

يتضح من الجدول (1) ان النفقات العامة والإيرادات العامة ازدادت بشكل مضطرد خلال هذه المدة ، وذلك لزيادة عوائد الصادرات النفطية بسبب الزيادة الكبيرة بأسعار النفط عالميا حيث سجلت المدة اعلى سعر للنفط إذ بلغ متوسط أسعار نفط بصرة خفيف (107.96) دولار للبرميل عام 2012 . إذ عدّ المهتمون في مجال النفط والطاقة بان هذه المدة مدة ذهبية بالنسبة للأسواق النفطية العالمية من حيث الطلب والسعر لهذا المورد، ويتطلب من الحكومات ان تستثمرها بكفائه عالية . شهدت المدة زيادة في النفقات العامة من (70134) مليار دينار عام 2010 إلى (119128) مليار دينار عام 2013 أي زيادة بمقدار (48.9) ترليون دينار ، وشهدت المدة اعلى معدل نمو سنوي بلغ (33.5%) عام 2012 . والإيرادات أيضا شهدت اعلى معدل نمو سنوي عام 2011 بلغ (48%) مع اعلى فائض في رصيد الموازنة العامة بلغ (25) ترليون دينار ، وازدادت الإيرادات من(70178) مليار دينار عام 2010 إلى (119817) مليار دينار عام 2012 أي زيادة بمقدار (49.6) ترليون دينار. لكن عام 2013 واجهت الإيرادات انخفاضاً بمعدل النمو السنوي بلغ تقريباً (5%) ، مما أدى إلى عجز في رصيد الموازنة العامة بلغ (5.28) ترليون دينار ،ويعزى هذا العجز إلى التدخلات والتحديات السياسية والأمنية للسياسة المالية في العراق .

ويوضح الشكل (2) تطور معدلات نمو النفقات والإيرادات ومعدلات نمو متوسط أسعار النفط العالمية خلال هذه المدة

الشكل (2)

معدلات نمو النفقات والإيرادات العامة ومعدلات نمو متوسط أسعار النفط عالميا للمدة(2010-2013)

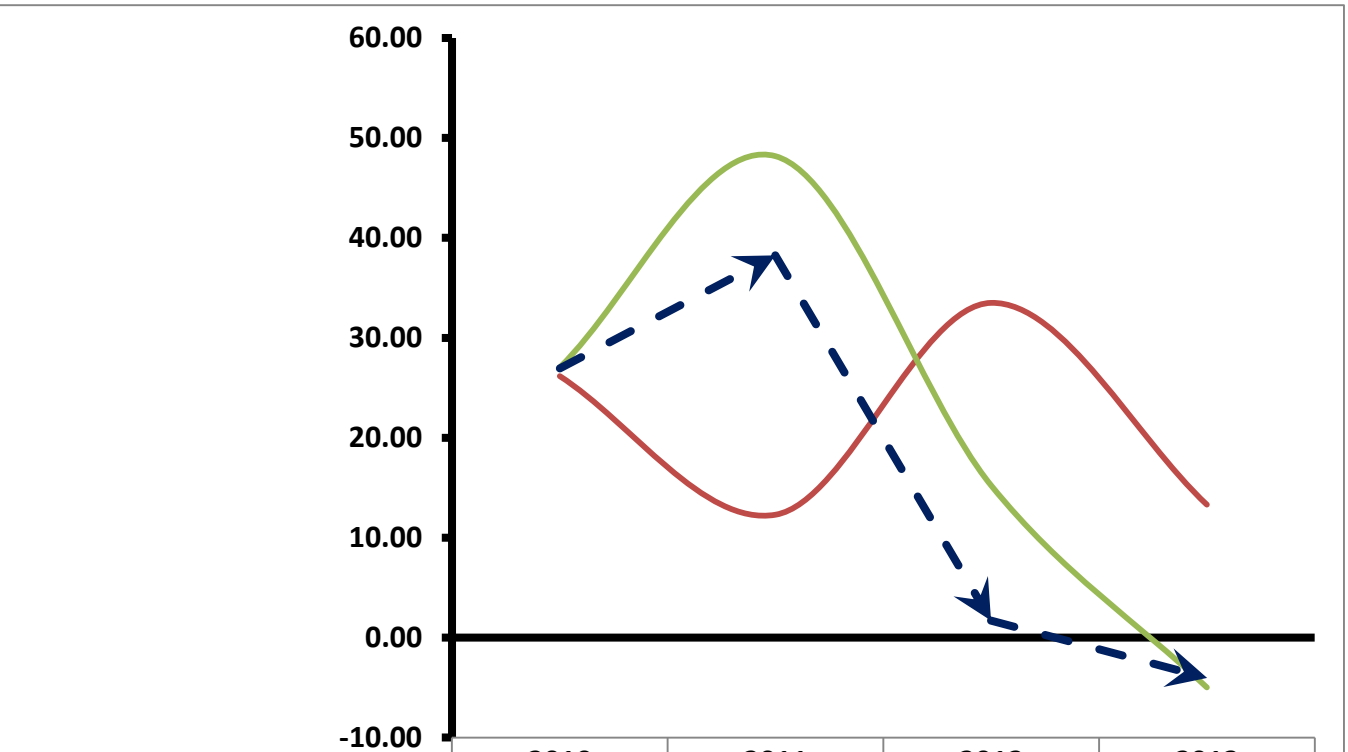

	2010	2011	2012	2013
معدل نمو النفقات%	26.17	12.30	33.50	13.31
معدل نمو الايرادات%	27.04	48.18	15.22	-4.99
معدل نمو متوسط أسعار النفط%	26.93	38.26	1.69	-4.04

المصدر: من إعداد الباحثين .

كما ويتضح من الجدول (1) ان مؤشر الإيرادات العامة / النفقات العامة خلال المدة (2010-2013) ؛ شهد نسبة جيدة اكثر من 100% ، حيث سجلت اعلى نسبة خلال هذه المدة في عام 2011 بلغت (132%) ، ولكن عام 2013 وللأسباب آنفة الذكر سجلت نسب تغطية اقل من 100% بلغت (95.56%) .

علماً ان السياسة المالية خلال هذه المدة استمدت أهدافها من سياسات الحكومة وخطة التنمية الوطنية (2010-2014) واستراتيجية التخفيف من الفقر لعام 2009 ؛ التي تجسدت في استراتيجيتين للموازنة العامة هي استراتيجية الموازنة 2011-2013 و استراتيجية الموازنة 2012-2014[iii]، حيث ركزت السياسة المالية على تنويع حصيلة الإيرادات غير النفطية ، وترشيد الإنفاق العام مع مراعاة زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية ، إلا ان هذه المحاولة من قبل الحكومة لم تحقق أهدافها إلا في زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية ، حيث كان لاستراتيجية التخفيف من الفقر مكانة في سلم أولويات السياسة المالية والذي انعكس في تخصيصات الموازنة العامة (الإنفاق الاستثماري) ؛ لصالح مشاريع وأنشطة تخفيف الفقر ، ففي عام 2012 كان حوالي (445) مليار دينار وسجلت نسبة إنجاز (20%) ، وزادت التخصيصات لتبلغ في عام 2013 حوالي (605) مليار دينار بنسبة إنجاز (48%) .[iv]

❖ **المدة الثالثة : 2014- 2016 :**

يعكس الجدول(1) ان الموازنة شهدت حالة عجز خلال هذه المدة بلغ (10.5 ، 10.2 ، 20.1) ترليون دينار على التوالي ، وذلك بسبب الصدمة المزدوجة التي تعرض لها العراق ؛ الأولى انخفاض أسعار النفط عالميا ، والثاني العدوان الغاشم على البلاد من قبل تنظيمات داعش الإرهابية . التي أدت إلى انخفاض الإيرادات العامة بشكل كبير ، وزيادة الإنفاق العام لمواجهة كلف الحرب على الإرهاب من جهة ، وزيادة الإنفاق الاجتماعي من جهة أخرى المتمثل بالإنفاق على النازحين وبالمحصلة ازداد العجز المالي . ويوضح الشكل (3) تطور معدلات نمو النفقات والإيرادات ومعدلات نمو متوسط أسعار النفط العالمية خلال هذه المدة .

الشكل (3)

معدلات نمو النفقات والإيرادات العامة ومعدلات نمو متوسط أسعار النفط عالميا

للمدة (2014- 2016)

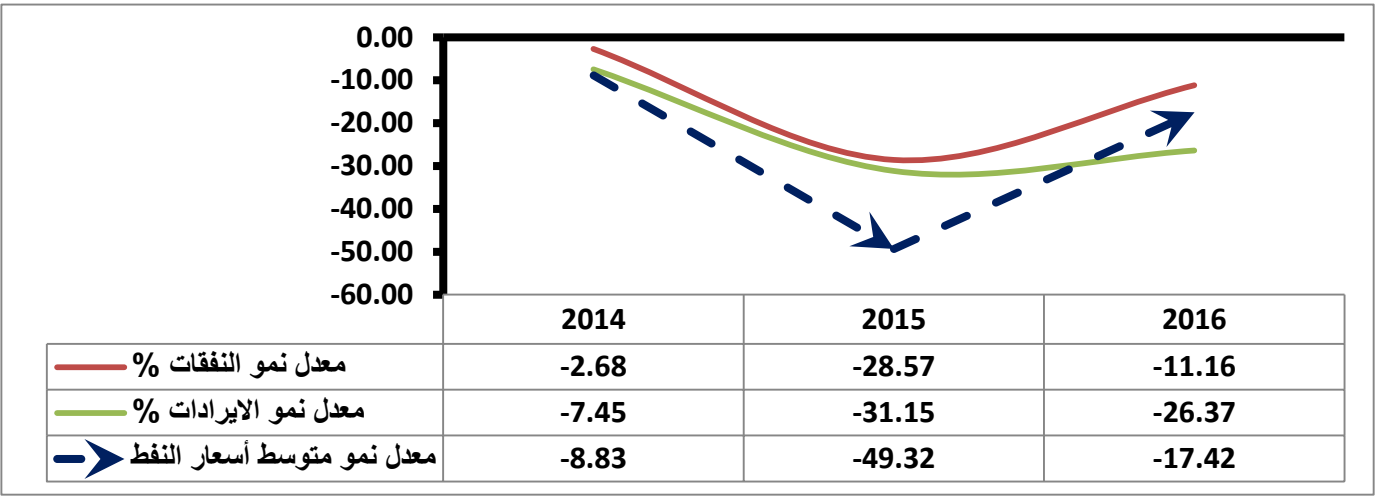

	2014	2015	2016
معدل نمو النفقات %	-2.68	-28.57	-11.16
معدل نمو الايرادات %	-7.45	-31.15	-26.37
معدل نمو متوسط أسعار النفط	-8.83	-49.32	-17.42

المصدر: من إعداد الباحثين .

كما شهدت هذه المدة تراجعاً لمؤشر الإيرادات العامة / النفقات العامة ، ويوضح ذلك الجدول (1) حيث بلغت النسب (90.8% ، 87.6% ، 72.6%) على التوالي ، وهي أقل نسبة بين المدد ؛ وذلك لانخفاض أسعار النفط عالمياً ؛ لأسباب سياسية واقتصادية عديدة أدت إلى تراجع أسعار النفط من حزيران 2014 ، ومن هذه الأسباب ما يأتي : [v]

- منها قيام الولايات المتحدة بإغراق الأسواق العالمية بكميات كبيرة من النفط الصخري .
- تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي في الصين وأوروبا (انخفاض معدلات استهلاك النفط) .
- رفع العقوبات الاقتصادية عن ايران والتوقعات بزيادة المعروض من النفط بالأسواق العالمية .

ويتضح من الجدول (1) ان أدنى أسعار للنفط سجلت خلال هذه المدة حيث بلغت (94.4 ، 47.8 ، 39.5) دولار للبرميل على التوالي ، علما انه في الشهر الأول من عام 2016 كان سعر البرميل يساوي ($24.7).[vi]

كما شهدت هذه المدة تقليص كبير لحجم الإنفاق الحكومي ، حيث سجل معدل النمو السنوي للإنفاق العام في عام 2016 اكبر انخفاض بين المدد بلغ (28.6%) ،على الرغم من الزيادة الكبيرة للعبء المالي العسكري بسبب التوتر الأمني الكبير خلال هذه المدة .

كما احتلت استراتيجية التخفيف من الفقر مكانة في الموازنات العامة خلال هذه المدة ، حيث زادت التخصيصات لمشاريع وأنشطة تخفيف الفقر في الموازنة الاستثماري لعام 2014 وأصبحت بـ (734) مليار دينار تقريبا بعد ان كانت عام 2013 تبلغ (605) مليار دينار تقريبا . [vii]

أما السنتين (2017– 2018) [*8] تم تحليلهما لأهمية إجراءات السياسة المالية في هاتين السنتين ، ولكن لم تدخل ضمن التحليل القياسي بسبب ان ؛ الموازنة العامة تقديرية في هاتين السنتين. ويتضح من الجدول (1) انه خلال هاتين السنتين تم تخفيض نسبة العجز المخطط (موازنة تقشفية) من (24–) تريليون دينار عام 2016 إلى (21.6–) تريليون دينار عام 2017 ، ثم إلى (12–) تريليون عام 2018 . وهذا يتماشى مع تطلعات خطة التنمية الوطنية 2013–2017 ، واستراتيجية الموازنة الاتحادية 2018–2020 ، وشروط صندوق النقد الدولي . علما ان هذا العجز يتم تمويله عن طريق القروض الخارجية والداخلية ، وان خدمة الدين العام مع تعويضات حرب الكويت تشكل نسبة (20%) من الإيرادات النفطية لسنة 2017 .

كما شهدت هذه المدة (2017–2018) زيادة نسب الاستقطاع من مجموع رواتب جميع موظفي الدولة والمتقاعدين لسد احتياجات الدولة لدعم النازحين والحشد الشعبي ؛ حيث بلغت النسبة عام 2017 بـ (3.8%) مقارنة بعام 2016 كانت النسبة (3%) ، إضافة إلى زيادة تخصيصات الرعاية الاجتماعية من (1,157) مليار دينار عام 2016 ، إلى (1,171) مليار دينار عام 2017، وهذا يتماشى مع تطلعات استراتيجية التخفيف من الفقر .

وشهدت المدة زيادة معدل نمو الإيرادات غير النفطية بـ (13.9% ، 15.8%) على التوالي من أجمالي الإيرادات ، وفرضت ضرائب عديدة بتوصية من صندوق النقد الدولي وحسب اتفاقية الاستعداد الائتماني التي وقعها العراق عام 2015 للحصول على قرض قيمته (5.4) مليار دولار وتشمل إصلاح النظام الضريبي للحصول على (1.8) مليار دولار في موازنة 2018. وشهدت موازنة 2018 تخفيض حصة إقليم كردستان من (17%) في الموازنات السابقة إلى (12.67%) على أساس عدد السكان ، وإلغاء نسبة الاستقطاع من مجموع رواتب جميع موظفي الدولة والمتقاعدين البالغة (3.8%) .[viii]

كما ويتضح من الجدول (1) ان المدة شهدت زيادة في مؤشر الإيرادات العامة / النفقات العامة ، اذ بلغت النسب (78.4% ، 87.9%) على التوالي ، ويعود ذلك لزيادة متوسط أسعار النفط عالمياً اذ بلغ (52.3$ ، 62.5$) دولار للبرميل على التوالي بعد ان كان سعر البرميل عام 2016 بـ (39.5$) دولار.

ويوضح الشكل (4) تطور معدلات نمو النفقات والإيرادات ومعدلات نمو متوسط أسعار النفط العالمية خلال هذه المدة .

الشكل (4)

معدلات نمو النفقات والإيرادات العامة ومعدلات نمو متوسط أسعار النفط عالميا للمدة (2017- 2018)

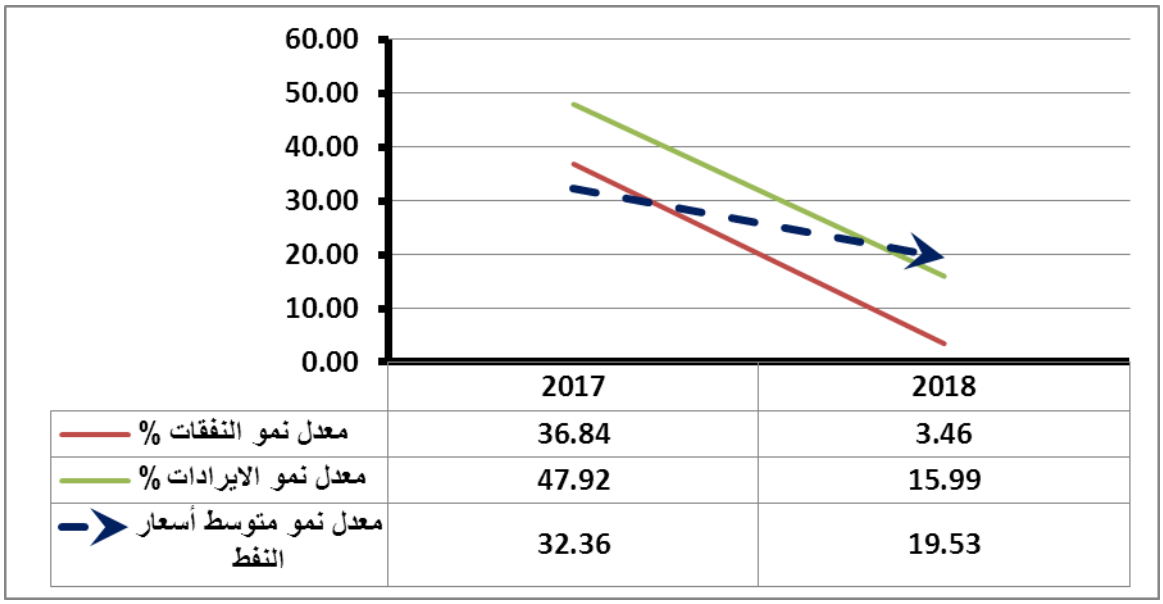

	2017	2018
معدل نمو النفقات %	36.84	3.46
معدل نمو الايرادات %	47.92	15.99
معدل نمو متوسط أسعار النفط	32.36	19.53

المصدر: من إعداد الباحثين .

يتضح من خلال استعراض المدد السابقة ارتباط الموازنة العامة وبشكل رئيس بالإيرادات النفطية والتي تعتمد على عاملين هما :

1- عامل خارجي رئيس ؛ هو أسعار النفط العالمية .

2- عامل داخلي مرتبط بالوضع السياسي والأمني ؛ هو كمية التصدير والإنتاج المحلي للنفط .

وعلى هذا الأساس فضلا عن الأسباب آنفة الذكر تم تقسيم المدة الكلية للبحث المدد الجزئية المذكورة أعلاه . ويتبين ان تغيرات هذه العوامل تنعكس أثارها بشكل مباشر على الموازنة العامة للمدة (2003 – 2018) ، ويتضح ذلك من الأشكال البيانية (8,7,6,5) والجدول (1) اذ حققت الموازنة العامة بعد عام 2003 فائضاً ، وكان السبب كما ذكر أنفاً إلى رفع الحظر الاقتصادي على البلاد ، وزيادة إنتاج وصادرات النفط فضلا عن زيادة أسعار النفط العالمية ، واستمرت حالة الفائض في الموازنة العامة حتى عام 2008 وبنسب متفاوتة من الناتج المحلي الإجمالي . ولكن الموازنة واجهت عجزاً في عام 2009 بلغ (34.6) ترليون دينار وبنسبة (-0.0003%) من GDP ، وان سبب العجز هو نتيجة لانهيار أسعار النفط العالمية بسبب تداعيات الأزمة المالية في تلك المدة . في حين حققت الموازنة في المدة (2010 – 2013) أنفة الذكر فوائض مالية غير مسبوقة ، اذ حققت في عام 2011 اعلى قيمة فائض خلال مدة الدراسة اذ بلغ (25) ترليون دينار وبنسبة (0.011%) من GDP ، وان سبب الفائض هو ارتفاع أسعار النفط وبشكل غير مسبوق من قبل . لكن عام 2013 واجهت الموازنة عجز في رصيدها بلغ (5.28) ترليون دينار وبنسبة (-0.0019%) من GDP ، ويعزى هذا العجز إلى انخفاض أسعار النفط العالمية .

واستمرت حالة العجز في الموازنة العامة بعد عام 2013 وبنسب متفاوتة من الناتج المحلي الإجمالي ، اذ حققت الموازنة عامي 2016 و 2017 اعلى عجز خلال مدت الدراسة ، اذ بلغ (20 و 21) ترليون دينار ، واقل نسبة من GDP اذ بلغت (-0.0099% و -0.0096%) على التوالي ، ويعزى هذا العجز في هذه المدة إلى الصدمة المزدوجة

أنفة الذكر . كما يوضح الشكل (8) الاختلاف بين رصيد الموازنة العامة الفعلية والتقديرية التي غالبا ما يتم تنظيم الأخيرة بعجز ، وذلك بسبب ان التقدير يعتمد على سعر نفط خام تحوطي ادنى من السعر الحالي للإيرادات النفطية ، وضخامة تخصيصاتها الإنفاقية وخاصة الجارية . أما حالة الفائض في الموازنة فهو ناجم عن تحويل الفائض من الموازنات السنوية إلى الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية ، وهذا يشير إلى تلكؤ التنفيذ في بنود الإنفاق الاستثماري العام ولا ينفق بشكل كامل على الأبواب المخصص له ، وهذا يشير إلى عدم قدرة الجهات التنفيذية من الاستفادة من هذه العوائد ، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط العالمية عن السعر التحوطي .

الشكل (5)

تطور متوسط أسعار النفط العالمية (خفيف بصرة) $/b

للمدة (2003 – 2018)

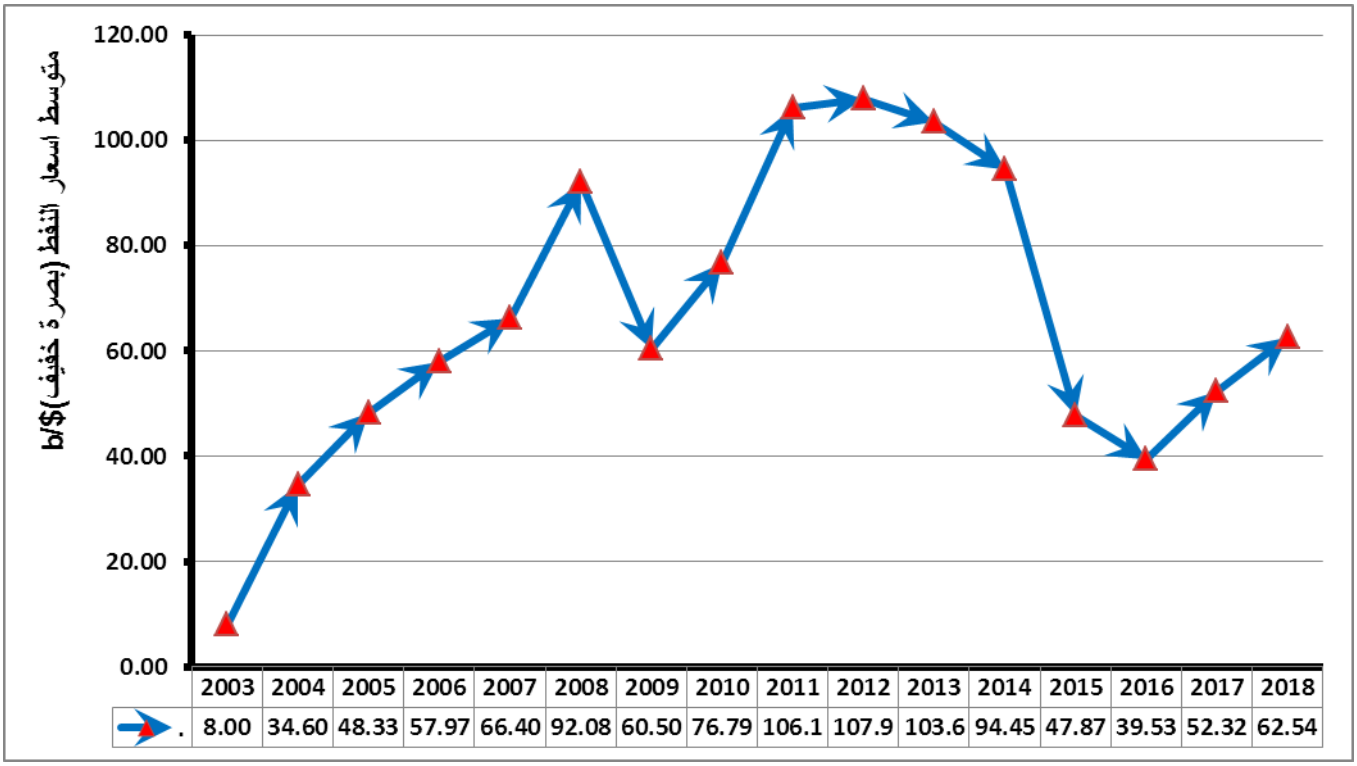

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
.	8.00	34.60	48.33	57.97	66.40	92.08	60.50	76.79	106.1	107.9	103.6	94.45	47.87	39.53	52.32	62.54

المصدر: من إعداد الباحثين .

الشكل (6)

تطور رصيد الموازنة العامة الفعلي (الفائض أو العجز)

للمدة (2004 – 2018)

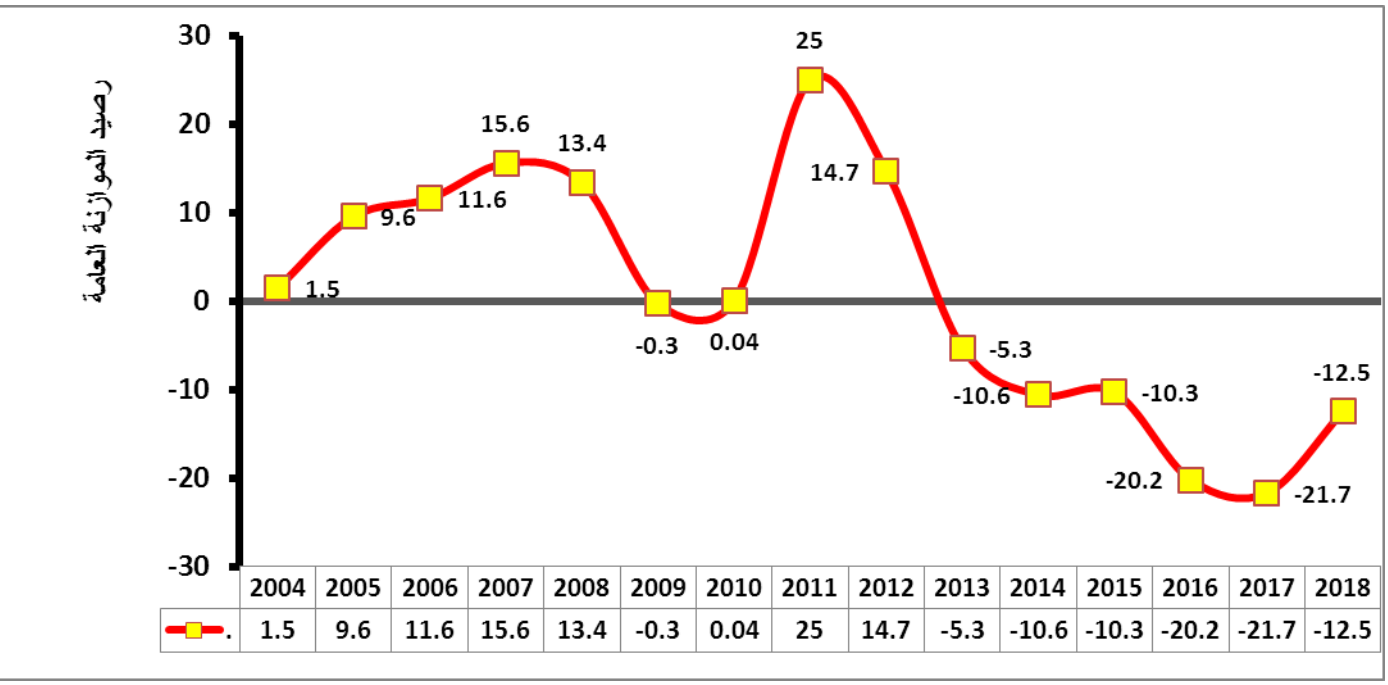

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
.	1.5	9.6	11.6	15.6	13.4	-0.3	0.04	25	14.7	-5.3	-10.6	-10.3	-20.2	-21.7	-12.5

المصدر: من إعداد الباحثين .

الشكل (7)

نسبة رصيد الموازنة العامة / GDP

للمدة (2004 – 2018)

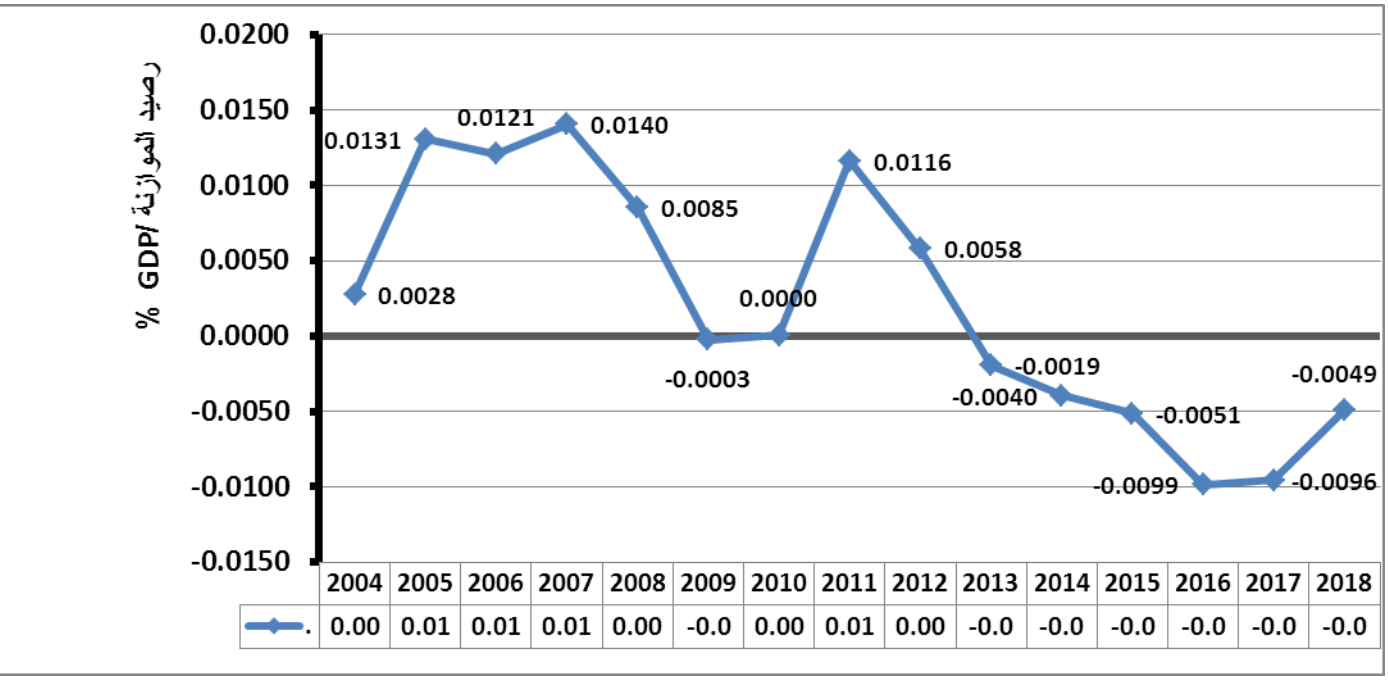

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
.	0.00	0.01	0.01	0.01	0.00	-0.0	0.00	0.01	0.00	-0.0	-0.0	-0.0	-0.0	-0.0	-0.0

المصدر: من إعداد الباحثين .

الشكل (8)

تطور رصيد الموازنة العامة الفعلي والتقديري

للمدة (2004 – 2018)

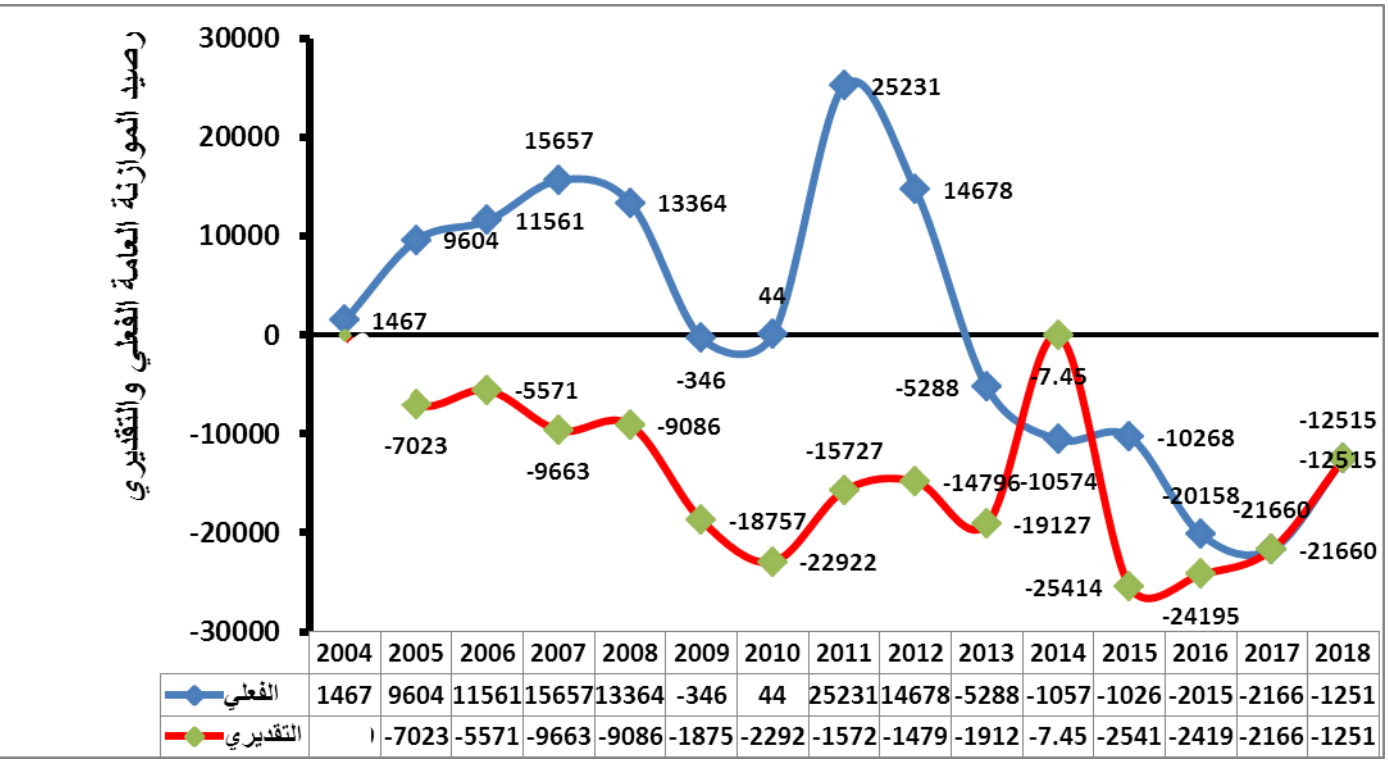

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الفعلي	1467	9604	11561	15657	13364	-346	44	25231	14678	-5288	-1057	-1026	-2015	-2166	-1251
التقديري	ا	-7023	-5571	-9663	-9086	-1875	-2292	-1572	-1479	-1912	-7.45	-2541	-2419	-2166	-1251

المصدر: من إعداد الباحث .

المحور الثاني : مربع كالدور للاقتصاد العراقي لمتوسطات القيم خلال المدة (2005-2016):

المطلب الأول : مربع كالدور الاقتصادي لمتوسط المدد الجزئية بعد عام 2003 :

في هذا المحور سيتم تمثيل مربع كالدور الاقتصادي في الاقتصاد العراقي ، بالاعتماد على برنامج تمثيل مربع كالدور الاقتصادي التابع للأكاديمية الفرنسية (Academie Versailles)[ix]

يعكس الجدول (2) متغيرات مربع كالدور الاقتصادي للاقتصاد العراقي مع حساب متوسطات المدد للدراسة وكما يأتي :

الجدول (2)

متغيرات مربع كالدور الاقتصادي للاقتصاد العراقي للمدة (2005-2016)

السنوات	معدل نمو GDP الحقيقي%	معدل نمو متوسط نصيب الفرد من GDP الثابتة	معدل التضخم السنوي %	معدل البطالة %	ميزان المدفوعات نسبة من GDP
2005	1.68	-1.59	37	17.97	-0.07
2006	5.64	1.30	53.2	17.5	0.00
2007	1.89	0.17	30.8	17.5	0.44
2008	8.23	5.04	3	15.34	1.11
2009	3.38	-0.21	2.8	14	0.79
متوسط المدة الأولى	4.16	0.94	25.36	16.46	0.46
2010	6.4	3.78	2.40	12	0.79
2011	7.55	4.96	5.6	11.1	0.30
2012	13.94	10.94	6.1	11.9	-1.57
2013	7.63	4.87	1.9	11.8	1.17
متوسط المدة الثانية	8.88	6.14	4	11.7	0.17
2014	0.2	-2.31	2.2	10.6	0.61
2015	3.83	1.30	1.4	12.6	-1.20
2016	9.57	6.96	0.5	10.8	-0.04
متوسط المدة الثالثة	4.5	1.98	1.37	11.3	-0.21

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة

المدة الأولى : (2005-2009)

يوضح الشكل (9) تمثيل مربع كالدور للاقتصاد العراقي خلال المدة (2005-2009) بالاعتماد على حساب متوسط المدة من الجدول (2) ، حيث يمكن من خلال الشكل الوقوف جلياً على واقع الاقتصاد العراقي أثناء هذه المدة . حيث يتضح من الشكل (9) ان المدة (2005-2009) شهدت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بلغ متوسط معدله تقريباً (4.16%) ، مع وضع جيد لميزان المدفوعات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي اذ سجل نسبة (0.46%) من الناتج المحلي الإجمالي ، اذ كان قريب من حالة توازن ميزان المدفوعات ، وهذا يدل على ان الانتعاش في معدلات النمو الاقتصادي كان بسبب زيادة الصادرات النفطية . اما بالنسبة لمعدلات التضخم المرتفعة خلال هذه المدة اذ بلغ متوسط معدلها (25.36%) ، وذلك بسبب الزيادة في الإنفاق العام وخاصة الاستهلاكي . ويتضح من الشكل (9) ان مؤشر البطالة سجل معدلات مرتفعة خلال هذه المدة اذ بلغ متوسط معدلها (16.46%) ، وذلك بسبب تسريح كل

تشكيلات القوات المسلحة والتصنيع العسكري . وهناك أسباب أخرى تم التطرق الهيا سابقاً في هذا المبحث وللمدة عينها (2005-2009) .

الشكل (9)

مربع كالدور الاقتصادي لمتوسط المدة (2005-2009) (GDP)

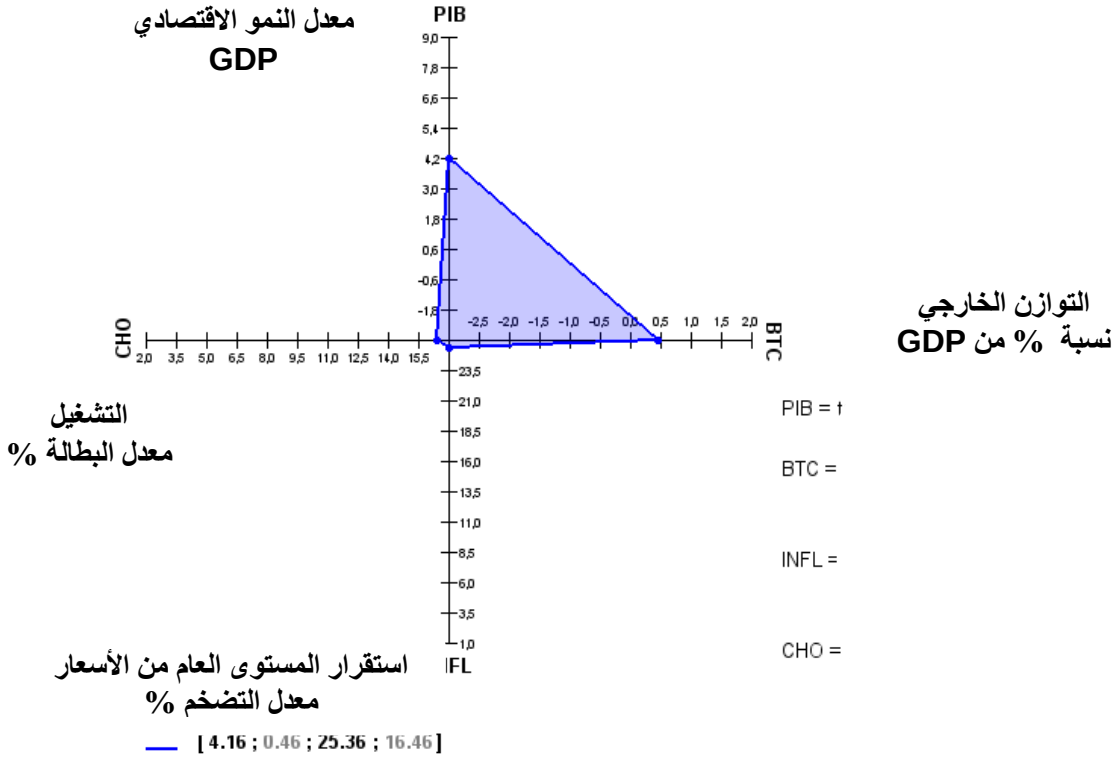

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (2) .

كما يتضح من الجدول (2) ان معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2007) بلغ متوسط معدله للمدة (2005-2009) بـ (0.94) . وهذا يشير الى تدني مستوى رفاهية الفرد خلال هذه المدة ، ويؤكد ذلك صغر حجم مربع كالدور في الشكل (10) .

الشكل (10)

مربع كالدور الاقتصادي لمتوسط المدة (2005–2009) (متوسط نصيب الفرد من GDP)

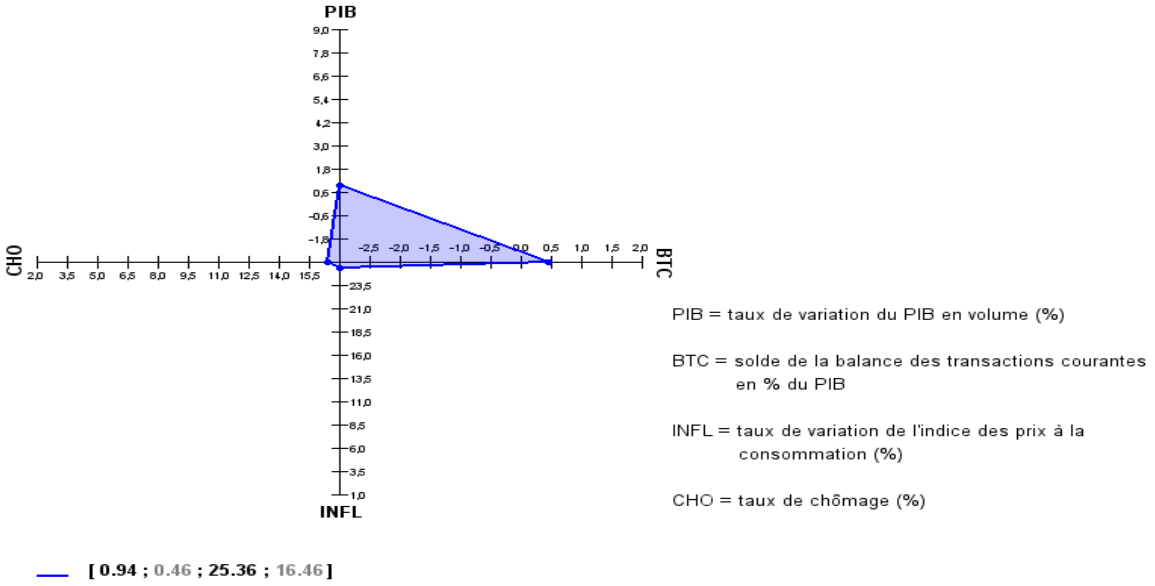

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على: الجدول (2) .

نستنتج من مؤشرات مربع كالدور الاقتصادي ان المدة الأولى (2005–2009) لا تقترب من الحالة المثالية التي يدعيها مربع كالدور ، حيث يبين اتجاه مربع كالدور الاقتصادي نحو الشمال الشرقي للمدة ان الاقتصاد العراقي خلال هذه المدة لا يتمتع بالاستقرار الاقتصادي باستثناء معدل النمو الاقتصادي وقرب ميزان المدفوعات من التوازن ، أي ان المؤشرات الأخرى ليست ايجابية وان معدلاتها لا تخدم الاقتصاد العراقي .

المدة الثانية : (2010–2013)

يتضح من الشكل (11) ان مربع كالدور للاقتصاد العراقي خلال هذه المدة شهد متوسط معدل نمو اقتصادي اقل من المدة السابقة ولكن نمو جيد اذ بلغ (8.88%) ، مع اقتراب ميزان المدفوعات من التوازن اذ بلغت النسبة (0.17%) من الناتج المحلي الإجمالي ، مع انخفاض معدلات التضخم اذ بلغ متوسط معدله بـ (4%) ، ورافق ذلك انخفاض معدلات البطالة عن المدة السابقة اذ بلغ متوسط معدلها خلال هذه المدة (11.7%) وهو لايزال مرتفع . ان التحسن في الاقتصاد العراقي خلال هذه المدة وكما بينا سابقاً يعود بالدرجة الأولى لارتفاع أسعار النفط عالمياً مع زيادة صادراته .

الشكل (11)

مربع كالدور الاقتصادي لمتوسط المدة (2010-2013) (GDP)

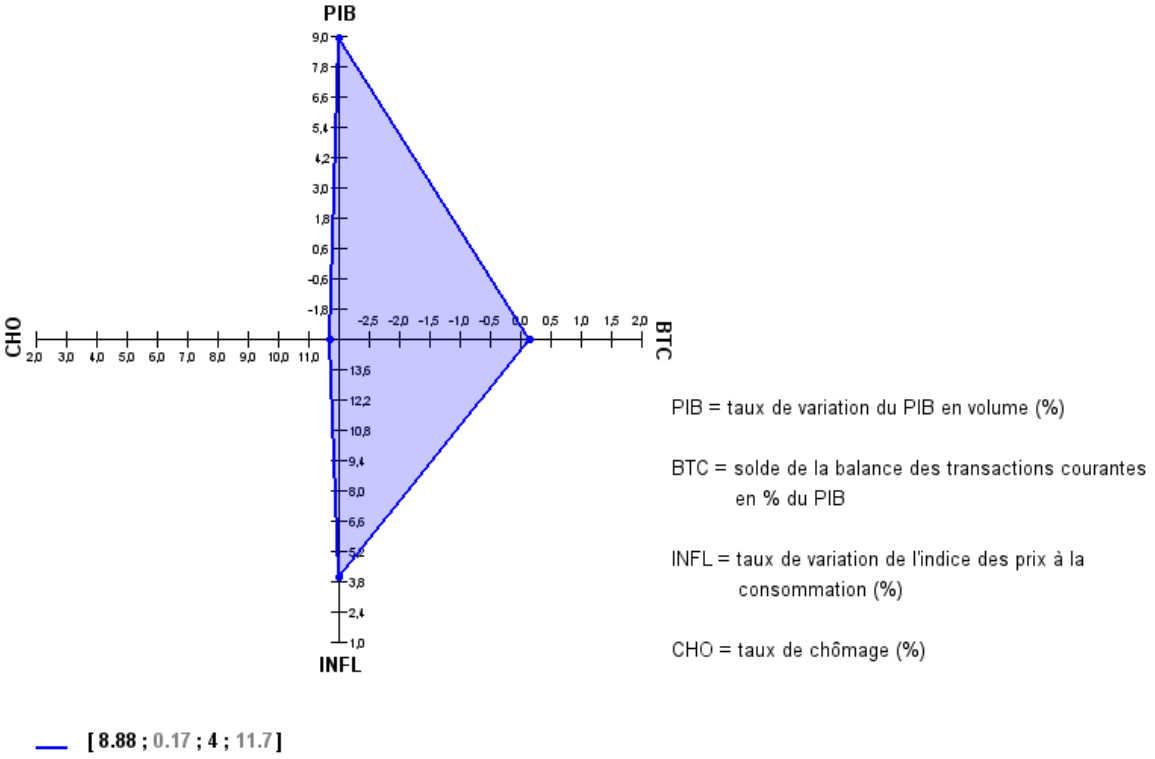

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على: الجدول (2) .

يتضح من الجدول (2) ان معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2007) بلغ متوسط معدله للمدة (2010-2013) بـ (6.14) . وهذا يشير إلى تحسن مستوى رفاهية الفرد خلال هذه المدة ، ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة الصادرات النفطية ، ويؤكد ذلك توسع حجم مربع كالدور في الشكل (12) عن المدة السابقة .

الشكل (12)

مربع كالدور الاقتصادي لمتوسط المدة (2010–2013) (متوسط نصيب الفرد من GDP)

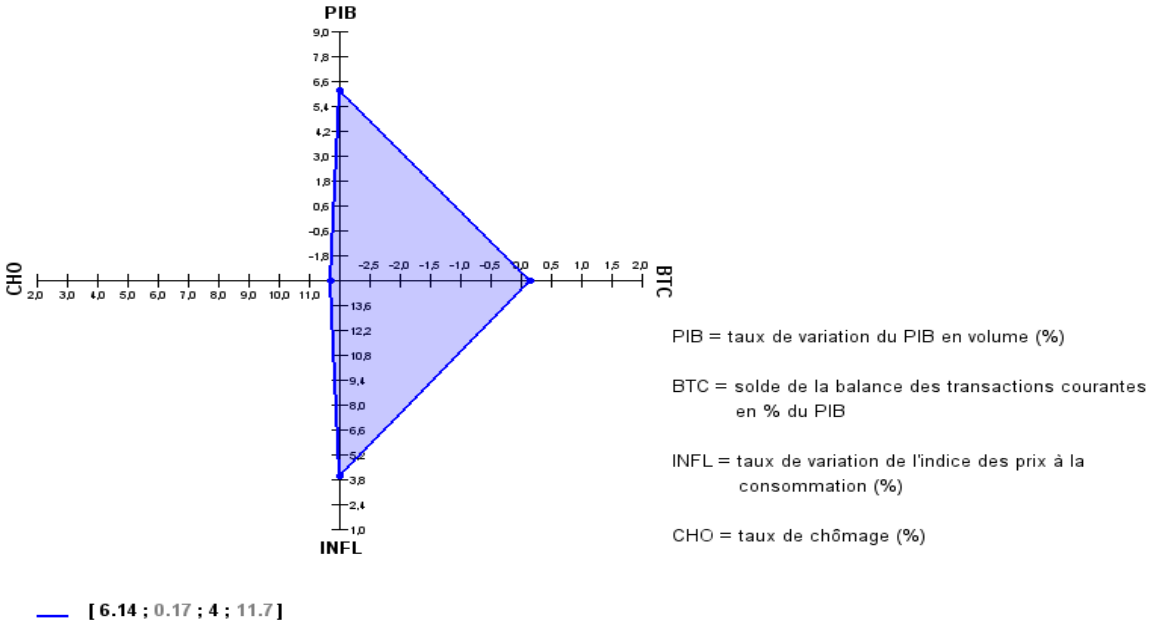

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على: الجدول (2).

نستنتج ان مؤشرات مربع كالدور الاقتصادي للمدة الثانية (2010–2013) تقترب من الحالة المثالية التي يدعيها مربع كالدور ، وتوسع مساحة مربع كالدور للاقتصاد العراقي خلال هذه المدة تعكس الاستقرار النسبي لمعظم متغيرات مربع كالدور باستثناء حجم التشغيل (معدل البطالة) لم يكن بالمستوى المطلوب ، وهذا واضح وجلي في مساحة مربع كالدور من الجهة الغربية فهي صغيرة بالنسبة لباقي مساحة مربع كالدور الاقتصادي .

المدة الثالثة : (2014–2016)

يتضح من الشكل (13) ان مربع كالدور للاقتصاد العراقي خلال هذه المدة شهد متوسط معدل نمو اقتصادي اقل بكثير من المدة السابقة اذ بلغ (4.5%) ، كما سجل متوسط نسبة ميزان المدفوعات من الناتج المحلي الإجمالي ؛ عجز بنسبة بلغت (−0.21%) ، وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً ، مع انخفاض معدلات التضخم اذ بلغ متوسط معدله بـ (1.37%) ، مع انخفاض بسيط في معدلات البطالة عن المدة السابقة اذ بلغ متوسط معدلها خلال هذه المدة (11.3%) ، وسبب هذا الانخفاض لا يعلمه إلا أصحاب الجلالة في الحكومة . ولكن تم خلال هذه المدة سقوط العديد من المناطق الغربية بيد داعش وازدياد أعداد النازحين . ان تردي الاقتصاد العراقي خلال هذه المدة وكما بينا سابقاً يعود بالدرجة الأولى لتعرض العراق لصدمتين انخفاض أسعار النفط عالمياً و داعش .

الشكل رقم (13)

مربع كالدور الاقتصادي لمتوسط المدة (2014-2016)(GDP)

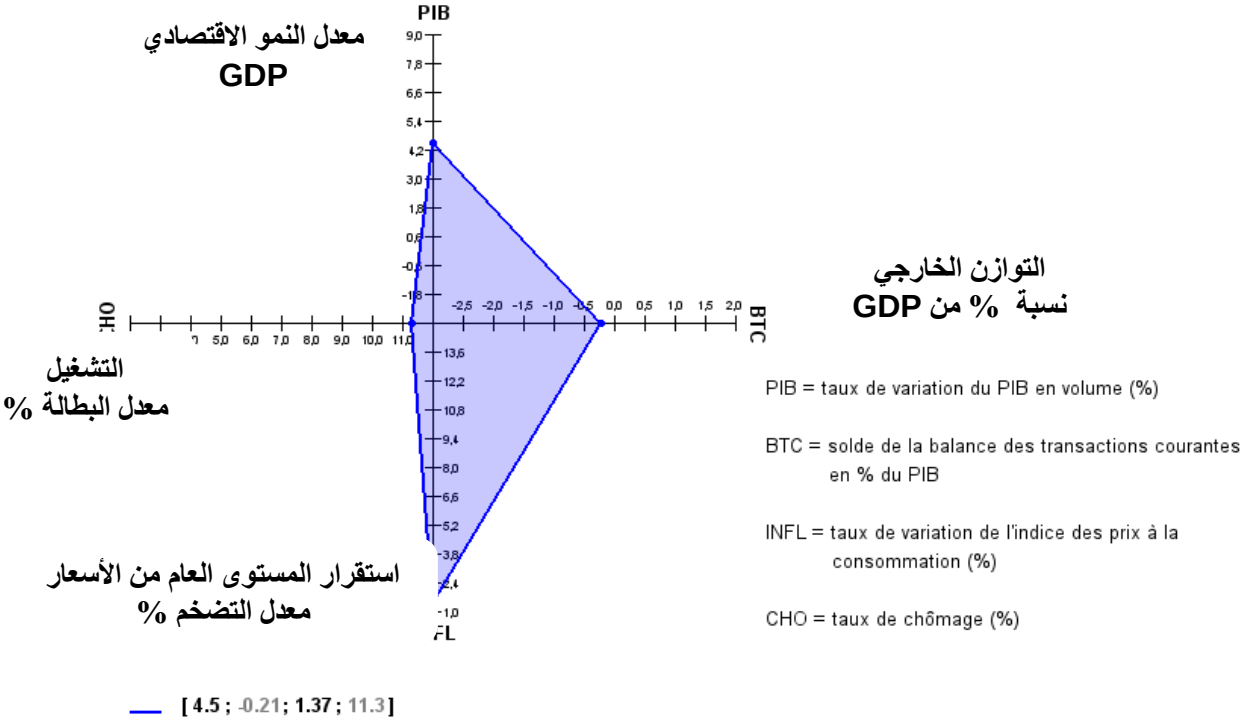

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على: الجدول (2) .

يبين الجدول (2) ان معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2007) بلغ متوسط معدله للمدة (2014-2016) بـ (1.98) . وهذا يشير إلى تردي مستوى رفاهية الفرد خلال هذه المدة ، وهذا بسبب الصدمة المزدوجة أنفة الذكر ، ويؤكد ذلك تقلص حجم مربع كالدور في الشكل (14) .

الشكل رقم (14)

مربع كالدور الاقتصادي لمتوسط المدة (2014-2016) (متوسط نصيب الفرد من GDP)

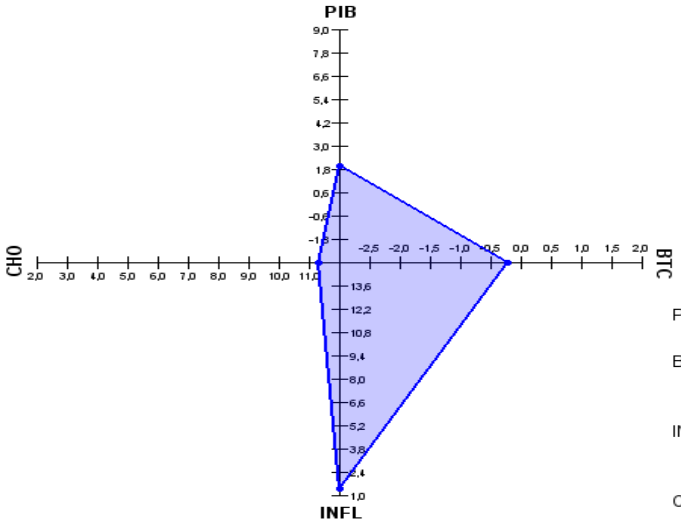

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على: الجدول (2).

نستنتج ان مؤشرات مربع كالدور الاقتصادي للمدة الثالثة (2014-2016) لا تقترب من الحالة المثالية التي يدعيها مربع كالدور ، حيث يبين تقلص مساحة مربع كالدور للاقتصاد العراقي وانحراف اضلع المربع في الاتجاه الجنوب الشرقي للمدة ؛ ان الاقتصاد العراقي خلال هذه المدة لا يتمتع بالاستقرار الاقتصادي باستثناء معدل التضخم وقرب ميزان المدفوعات من التوازن ، أي ان المؤشرات الأخرى ليست ايجابية وان معدلاتها لا تخدم الاقتصاد العراقي .

المطلب الثاني : مربع كالدور الاقتصادي لمتوسط المدة (2005-2016) :

يتضح من الجدول (3) والشكل (17) ان مربع كالدور للاقتصاد العراقي لمتوسط مدة البحث شهد متوسط معدل نمو اقتصادي بلغ (5.83%) ، كما سجل متوسط نسبة رصيد ميزان المدفوعات من الناتج المحلي الإجمالي ؛ نسبة بلغت (0.19%) وهي نسبة قريبة من التوازن ، اما متوسط معدلات التضخم بلغت (12.24%) ، اما معدلات البطالة بلغ متوسط معدلها خلال مدة البحث (13.59%) .

الجدول (3)

متوسط قيم متغيرات البحث للمدة (2005-2016)

السنوات (2005-2016)	النفقات العامة (مليار دينار)	رصيد الموازنة العامة (مليار دينار)	معدل نمو GDP الحقيقي%	معدل نمو متوسط نصيب الفرد من GDP الثابتة	معدل التضخم السنوي %	معدل البطالة %	ميزان المدفوعات نسبة من GDP	ميزان المدفوعات (مليار دولار)
متوسط المدة	72998.42	3625.42	5.83	2.93	12.24	13.59	0.19	1.7

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (1) ، والملحق (1 ، 2) .

الشكل رقم (17)

مربع كالدور الاقتصادي لمتوسط المدة (2005-2016) (GDP)

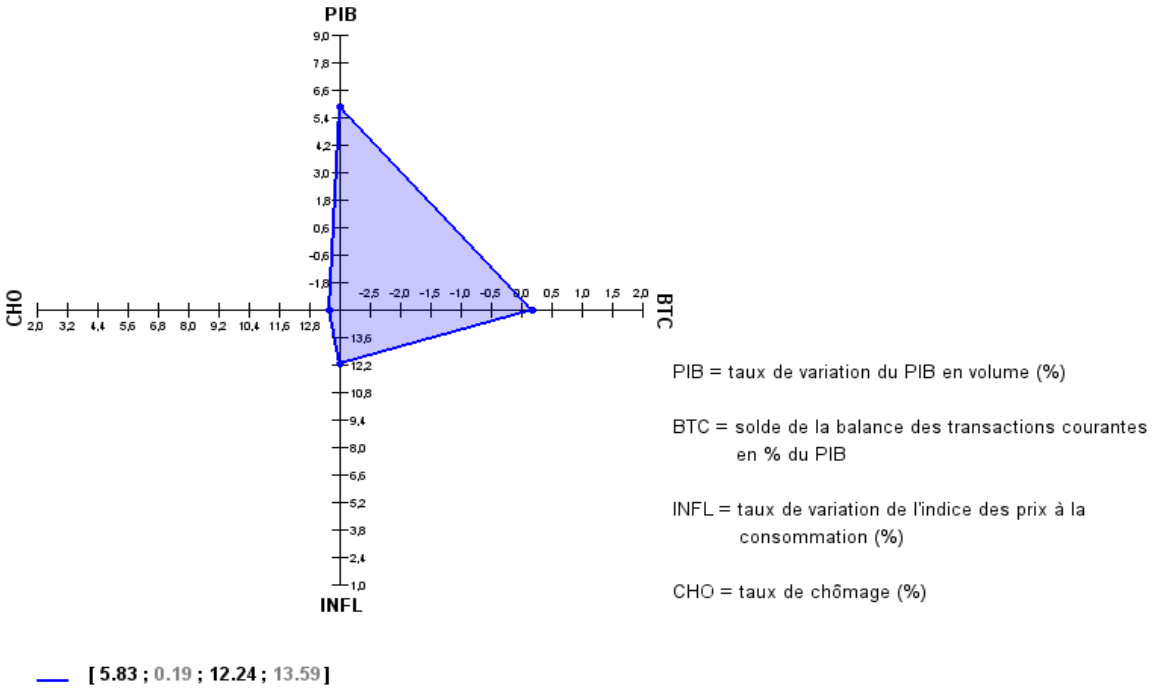

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على: الجدول (3) .

الشكل رقم (18)

مربع كالدور الاقتصادي لمتوسط المدة (2005-2016) (متوسط نصيب الفرد من GDP)

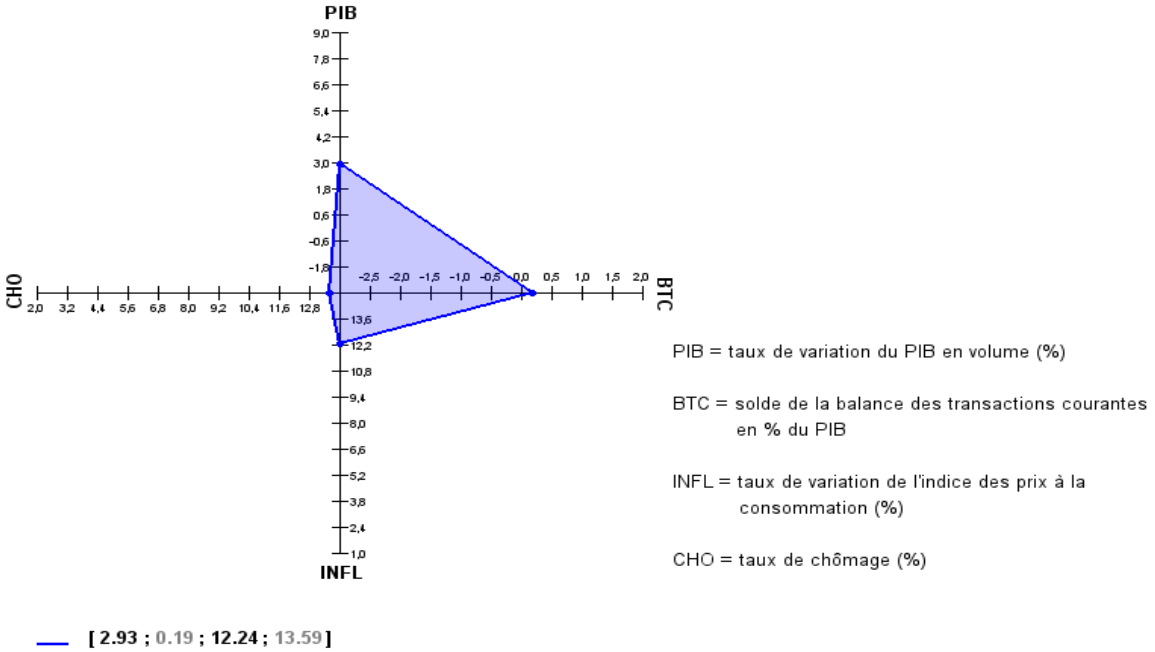

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على: الجدول (3) .

وبالمقارنة مع نسب البلد المثالي "ideal country" حسب تعريف منظمة (OECD) وهي :[x]

- معدل النمو (3%) .
- معدل البطالة (5.5%) .
- معدل التضخم (2%) .

رصيد ميزان المدفوعات (0%) .

يتضح من الشكل (19) ان متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، والناتج المحلي الإجمالي ، ورصيد ميزان المدفوعات قريبة من نسب البلد المثالي ، مع ابتعاد متوسط كل من معدل البطالة ومعدل التضخم . وهذا واضح في الشكل (19) .

الشكل (19)

مربع كالدور الاقتصادي لمتوسط المدة (2005-2016) (متوسط نصيب الفرد من GDP) ومربع البلد المثالي

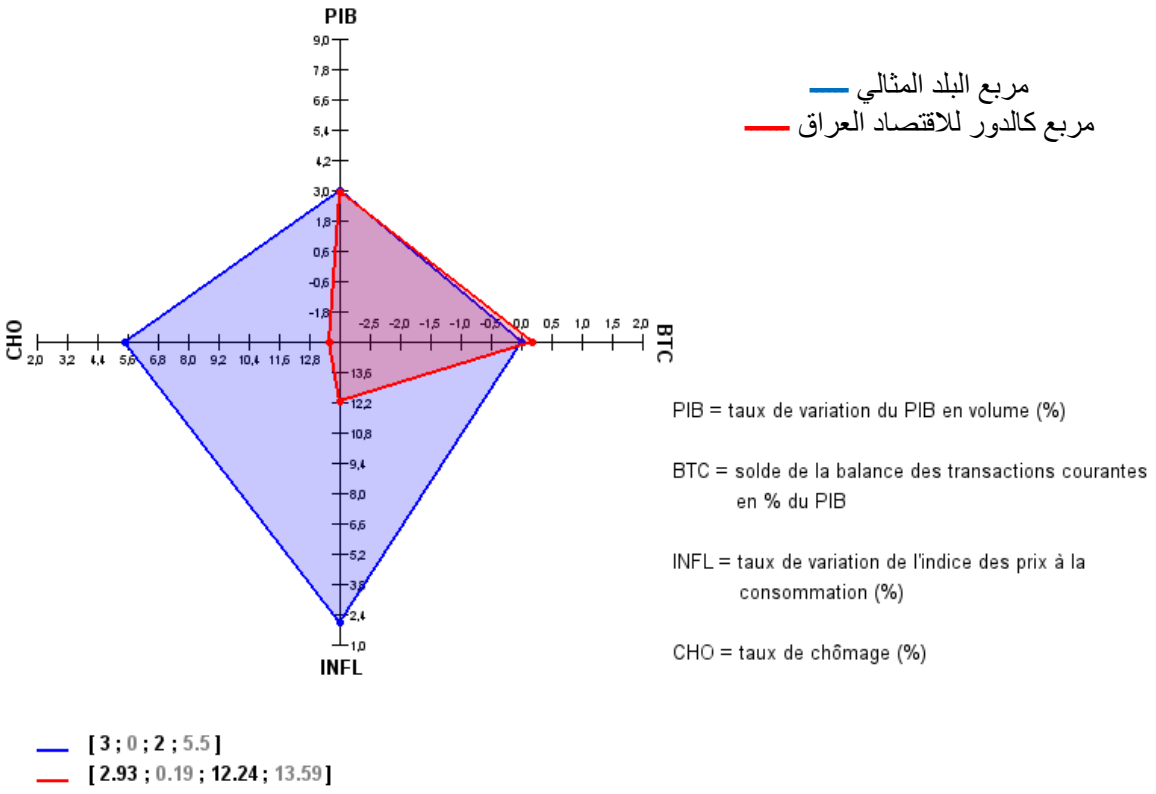

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على: الجدول (3) .

يتضح من الجدول (3) والشكل (20) ان متغيرات مربع كالدور للاقتصاد العراقي لمتوسط مدة البحث شهدت الاتي :

بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي تقريباً (5.83%) ، اما متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2007) فقد بلغ (2.93) مليون دينار .

كما سجل رصيد ميزان المدفوعات فائض مقداره (1.7) مليار دولار خلال مدة البحث ، في حين بلغ متوسط نسبة رصيد ميزان المدفوعات من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ؛ نسبة بلغت (0.19%) .

اما متوسط معدلات التضخم فقد بلغ (12.24%) ، في حين بلغ متوسط معدلات البطالة خلال مدة البحث بـ (13.59%) .

الشكل (20)

متوسط قيم متغيرات البحث للمدة (2005-2016)

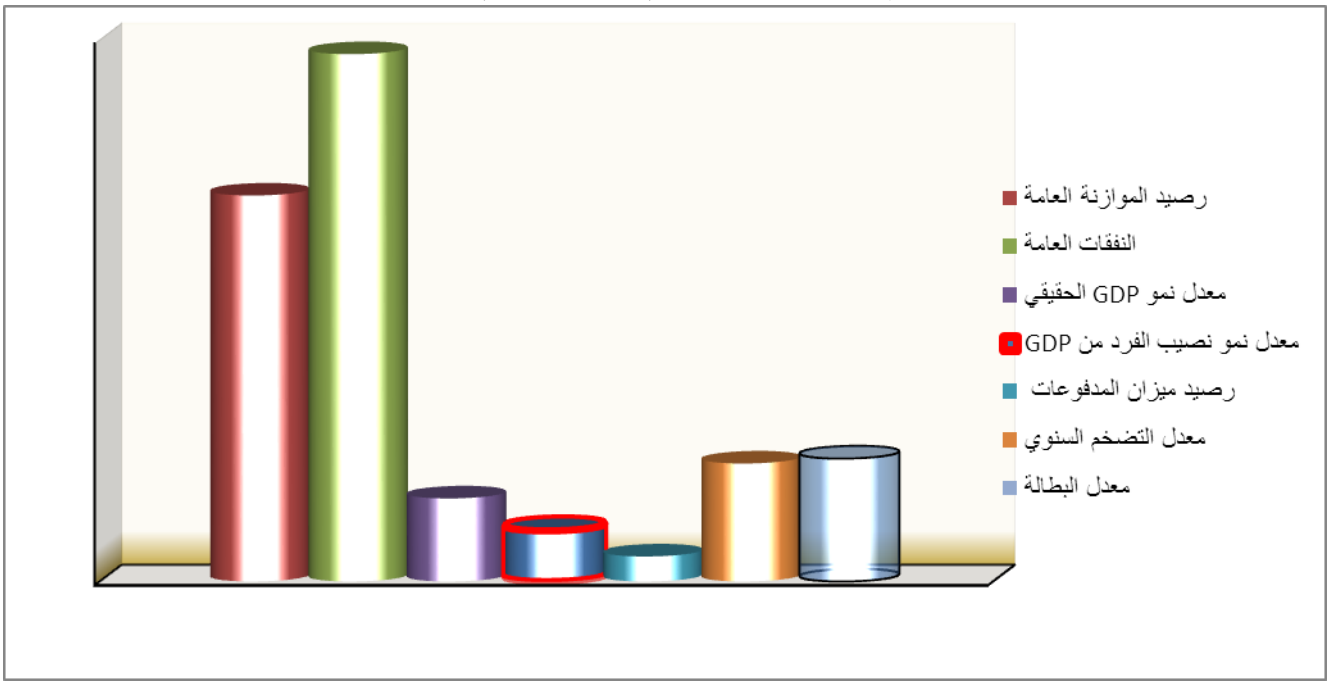

المصدر : عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول (3) .

وبناءاً على ما تقدم ؛ نخلص إلى نتيجة مفادها : ان مساحة تأثير السياسة المالية في الاقتصاد العراقي كبيرة وذلك لأنه شديد الريعية لاعتماده الكبير على ايرادات قطاع النفط . وان ما يعكس أهداف السياسة المالية نراه في الموازنة العامة العراقية التي توصف بانها موازنات استهلاكية تشغيلية على طول مدة الدراسة ، فضلا عن إنها موازنات توزيعية مهمتها توزيع إيرادات النفط العراقي على أبواب الصرف التقليدية دون ان تؤدي إلى تغير نوعي أو هيكلي في بنية الاقتصاد العراقي وهذا واضح في الشكل (20) ، فضلا عن مسايرة دورة الموازنة العامة للدورة الاقتصادية والعمل باتجاهها وهذا الوضع اقرب إلى نظرية حوض الاستحمام ، وهذه المسايرة الاقتصادية الداخلية للخارج تعكس درجة الانكشاف الاقتصادي السلبي للاقتصاد العراقي . وهذا واضح في هذا الفصل من البحث ، كما ان تقسيم مدد البحث تم أساسا على التغيرات في متوسط أسعار النفط عالمياً والأزمات العالمية ؛ لما لها من تأثير مباشر على الموازنة العامة ونمو إيراداتها ونفقاتها ، فضلا عن كمية الإنتاج الداخلي من النفط التي تتأثر بشكل كبير بالوضع الأمني للبلاد. وهذه التغيرات كان لها اثر واضح على كل متغيرات البحث (رصيد الموازنة العامة ونفقاتها ، والناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد منه ، ومعدلات التضخم ، ومعدلات البطالة ، ورصيد ميزان المدفوعات) .

كما يتضح من الشكل (20) الحجم الكبير للنفقات العامة اذ بلغ متوسطها خلال مدة البحث بـ(72.9) ترليون دينار عراقي مع فائض في رصيد الموازنة العامة بلغ (3.6) ترليون دينار عراقي ، وهذا الاتجاه التوسعي والكبير الذي سلكته السياسة المالية خلال مدة البحث (2005-2016) لا ينسجم مع النمو الاقتصادي الذي بلغ (5.8%) والذي يغيب عنه نمو القطاعات الحقيقية في الاقتصاد العراقي ؛ وذلك بسبب غياب الرؤية الاستثمارية في هذه السياسة . كما بلغ متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ (2.9%) ، ولكن بسبب الفساد المستشري في الحكومة العراقية والذي وصل مراتب عالية في الإحصائيات الدولية ؛ أدى وبتميز إلى سوء توزيع هذه الحصة ، التي أدت إلى

غياب الطبقة الوسطى وتدني مستويات معيشتهم ، فضلا عن تفاقم فقر الطبقة الفقيرة في البلد إلى حد الفاقة والحرمان ، مع صعود شريحة طفيلية مستفيدة من فساد الطبقة الحاكمة في تسيس العقود الحكومية لمصالحها مع القيام بتهريب النفط والعملة الصعبة ، وما خفية كان اعظم في هدر المال العام .

كما ويتضح خلال مدة البحث ان متوسط معدلات التضخم خلال مدة البحث بلغ (12.24%) وهو معدل عالي يؤشر على عدم توازن قوى الطلب والعرض في الاقتصاد العراقي . اما متوسط معدلات البطالة بلغت خلال المدة نفسها بـ (13.59%) وهو معدل عالي يؤشر على حجم مشكلة البطالة اجتماعياً واقتصادياً وخطورتها امنياً على البلد من جهة ، ومن جهة اخرى يؤشر على عدم مصداقية الحكومة في امتصاص البطالة وتشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة .

ويتضح خلال مدة البحث ان رصيد ميزان المدفوعات سجل فائض خلال مدة البحث بلغ (1.7) مليار دولار ، وذلك يعود للصادرات النفطية فقط . اذ يفتقد الاقتصاد العراقي إلى قطاعات اقتصادية حقيقية ، وهذا يعكس التشوه الكبير في بنية الاقتصاد العراقي من جهة ، وعدم قيام الحكومات العراقية المتعاقبة التأكيد على أهمية استثمار هذه الإيرادات والفوائض في استثمارات مدرة للدخل من جهة أخرى .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

أ- الاستنتاجات التحليلية :

1- شهد الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 الكثير من التغيرات الجذرية انعكست على المتغيرات الاقتصادية ، ابرزها تفاقم البطالة والفقر ، وارتفاع معدلات التضخم ، وشلل كل القطاعات الاقتصادية (عدا قطاع النفط) والانكشاف الاقتصادي للبلد ، وتفشي الفساد والجريمة والعمليات المسلحة .

2- الموازنات العامة العراقية موازنات توزيعية مهمتها توزيع إيرادات النفط العراقي على أبواب الصرف التقليدية دون ان تؤدي إلى تغير نوعي أو هيكلي في بنية الاقتصاد العراقي .

3- مسايرة دورة الموازنة العامة للدورة الاقتصادية الخارجية والعمل باتجاهها وهذا الوضع اقرب إلى نظرية حوض الاستحمام ، وهذه المسايرة الاقتصادية الداخلية للخارج تعكس درجة الانكشاف الاقتصادي السلبي للاقتصاد العراقي ، ويعكس ذلك هشاشة السياسة المالية ، وسوء إدارتها .

4- الاختلاف بين رصيد الموازنة العامة الفعلية والتقديرية التي غالبا ما يتم تنظيم الأخيرة بعجز ، وذلك بسبب ان التقدير يعتمد على سعر نفط خام تحوطي ادنى من السعر الحالي للإيرادات النفطية ، وضخامة تخصيصاتها الإنفاقية وخاصة الجارية . أما حالة الفائض في الموازنة فهو ناجم عن تحويل الفائض من الموازنات السنوية إلى الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية ، وهذا يشير إلى تلكؤ التنفيذ في بنود الإنفاق الاستثماري العام ولا ينفق بشكل كامل على الأبواب المخصص له ، وهذا يشير إلى عدم قدرة الجهات التنفيذية من الاستفادة من هذه العوائد (سوء إدارة السياسة المالية) ، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط العالمية عن السعر التحوطي .

5- الفساد وضعف أداء المؤسسات الحكومية وعدم التنسيق بينها ؛ أدى إلى فشل السياسات المالية من تحقيق أهدافها ، بالرغم من تحقيق الموازنة العامة فائضاً مالياً لمعظم سنوات المدة (2005-2016) فضلاً عن تسجيل متوسط رصيد الموازنة العامة للمدة نفسها فائض بلغ (3.6) ترليون دينار عراقي.

ب- استنتاجات مربع كالدور :

يتضح من مربع كالدور للاقتصاد العراقي للمدة (2005-2016) الاتي :

1- توسع مربع كالدور من جهة اليمين (متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، والناتج المحلي الإجمالي ، ورصيد ميزان المدفوعات) ، ويقترب من نسب البلد المثالي لمنظمة (OCDE) . وذلك بفعل القطاع النفطي فقط ، أي لا يوجد دور للقطاع الحقيقي في الاقتصاد العراقي ، وهذا يعكس الاختلال البنيوي في الاقتصاد العراقي .

2- انكماش مربع كالدور من جهة اليسار (متوسط كل من معدل البطالة ومعدل التضخم) ، وابتعاده من نسب البلد المثالي لمنظمة (OCDE) . وذلك يدل على عدم فاعلية السياسة المالية في التأثير فيهما .

3- وضحت نتائج مربع كالدور ضعف وهشاشة السياسة المالية وعدم فاعليتها وكفاءتها في التأثير في نوعية وهيكلية بنية الاقتصاد العراقي ، رغم الموارد المالية التي تم إنفاقها.

وبناء على ما تقدم ، يمكن القول بان الاقتصاد العراقي يبتعد عن مثلوية مربع كالدور ، وهو ما يؤيد فرضية البحث .

ثانياً : التوصيات :

1-العمل على التنسيق الجدي بين مؤسسات الحكومة العراقية والباحثين في كل الجامعات العراقية لبحث المشاكل والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفق المنهج العلمي الصحيح .

2-الاستفادة من التجارب والخبرات الدولية في مجال السياسة المالية العامة .

3- التعامل مع هبة الموارد الطبيعية (النفط) بكل شفافية لدوره المهم في تمويل المشروعات التنموية ، وإدارة هذه الهبة بكل كفاءة وفاعلية .

4-العمل على تفعيل القطاعات الحقيقية في الاقتصاد العراقي .

5-اعتماد سياسات اقتصادية وطنية من واقع العراق ، وذات رؤى وأهداف مبنيه على منهاج علمي، بعيداً عن تطبيق مناهج ورؤى المؤسسات الدولية ، وبعيداً عن التدخلات الخارجية التي تسعى لتحقيق مصالحها .

6-إدامة وتطوير البنى التحتية في البلد لتشجيع ودعم وتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية والنمو الاقتصادي في العراق .

المصادر والهوامش

[*] - Nicholas Kaldor (1908-1986) اقتصادي وأكاديمي بريطاني من أصل بلغاري، وأحد أبرز منظري التيار الكينزية في علم الاقتصاد . حيث قدم كالدور أداة تحليلية تجمع اربع أهداف (التضخم ،والبطالة ،والنمو الاقتصادي ،ورصيد ميزان المدفوعات) سمي بمربع كالدور السحري . انظر:

- https://en.wikipedia.org/wiki/Nicholas_Kaldor.
- www.skyminds.net/les-politiques-economiques .
- Neantro Saavedra , Joanilio Rodolpho Teixeira , Magic hypercube and index of Welfare and Sustainability, Available online at www.sciencedirect.com, Hoted by Economi A 18 , 2017, p89 .

[i] –انظر: – دومينيك سلفاتور و يوجين دوليو ، مبادئ الاقتصاد ، ترجمة على احمد علي ، ط1 ،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، 2004 ،ص 85.

- Vito tanzi , Fiscal Policy when theory collides with reality , center European policy studies , 2006 , wp , no:246 , p2

[*] النص(يقوم وزير المالية (وزارة المالية) وبالتشاور مع وزير التخطيط والتعاون الإنمائي بتعميم لوائح داخلية وأهداف السياسة المالية لوحدات الإنفاق لغرض إعداد ميزانيتهما استنادا إلى أولويات السياسة المالية المحددة من مجلس الوزراء).

وعرفت الموازنة بالقانون رقم 94 بأنها (برنامج مالي يستند إلى التخمينات السنوية للمقبوضات والمدفوعات والتحويلات النقدية والمعاملات العينية للحكومة).انظر:

الوقائع العراقية ، قانون الإدارة المالية والدين العام ، العراق، رقم العدد:3984 ، 4/6/2004 ، ص106 .

[ii] - موقع وزارة المالية ، http://www.mof.gov.iq

[*3] في ظل هذه الموازنة يتم التركيز على الاعتمادات بحيث تأتي الموازنة في شكل اعتمادات وبنود و يتم التأكد من قبل أجهزة الرقابة المالية من أن الصرف يتم في حدود الاعتمادات المدرجة وفي الأغراض المخصصة لها . وأن إجراءات الصرف تتم بصورة سليمة وقانونية . اهتم هذا الأسلوب بالجانب الرقابي أكثر من الاهتمام بالخدمات نفسها والتي تم الإنفاق من أجلها . حيث أن التبويب على أساس نوع المصروف لا يوضح ما إذا كانت المصروفات قد حققت الهدف من إنفاقها أم أنها مجرد مصروفات تم سدادها وانتهى الأمر .انظر في ذلك:

- مدونة صالح محمد القرا ، للعلوم المالية والإدارية

https://sqarra.wordpress.com/gevbs

- https://ar.wikipedia.org

[*4] نظرية حوض الاستحمام للاقتصادي البريطاني لكينيث بولدينغ وتتلخص فكرتها في ان الاقتصاديات الريعية ذات المصدر المالي الخارجي والتي هي على درجة عالية من الانكشاف الاقتصادي تشهد نمواً اقتصاديا كلما زادت حجم التدفقات المالية إلى داخل الاقتصاد وتشهد انكماشا اقتصاديا كلما قلت حجم التدفقات المالية ، هذا يعمق حالة عدم الاستقرار الاقتصادي في تلك الاقتصاديات وعدم سيرها بانسيابية معقولة .

[*5] المثبت الديناميكي هو اعتماد الموازنة العامة في الاقتصاديات الريعية على سلة من الموارد المالية الداخلية تتميز بالمرونة نسبيا بهدف تحقيق الاستقرار المالي إلى جانب المورد النفطي الخارجي المتقلب بسبب عوامل خارجية في أسواق الطاقة .

[*6] Stand by Arrangement : وهي أداة الإقراض التي يوفرها صندوق النقد الدولي للدول المتقدمة ، والناشئة في الأسواق ، واستخدمت مراراً وتكراراً من قبل الدول الأعضاء ضمن ترتيبات الاحتياطية لصندوق النقد الدولي . للمزيد انظر:

WWW.imf.org/IMF Stand-By Arrangement(SBA).

[*7] الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) هي ازمه مالية خطيرة بدأت في الشهر التاسع من سنة 2008 والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929 ، ابتدأت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم ليشمل الدول الأوروبية ، والدول الآسيوية ، والدول الخليجية ،والدول النامية التي ترتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة خلال العام 2008م إلى 19 بنكاً، كما توقع آنذاك المزيد من الانهيارات الجديدة بين البنوك الأمريكية ، ومن اهم تداعياتها الوخيمة حول العالم هي انخفاض أسعار النفط . للاطلاع انظر :

- https://ar.wikipedia.org/wiki 2007-2008 . الأزمة_ المالية_

[iii] - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013-2017 ، بغداد ، 2013 ، ص 25 .

[iv] - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الإدارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر، التقرير السنوي الثالث، متابعة تنفيذ أنشطة استراتيجية التخفيف من الفقر ، بغداد ، 2014 ، ص7 .

[v] - انظر :

BBC العربية ، -http://www.bbc.com/arabic/business/2016/01/160118_oil_price_fall

- OPEC, Annual Statistical bulletin.

[vi] - منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول (أوابك) ، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت ، 2017 ، الجدول (50) ، ص112 .

http://www.oapecorg.org

[vii] - جمهورية العراق ،وزارة التخطيط، الإدارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر، التقرير السنوي الثالث، متابعة تنفيذ أنشطة استراتيجية التخفيف من الفقر ، بغداد ، 2014 ، ص7

[8*] موازنة تقديرية .

[viii] - انظر:

الوقائع العراقية ، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2018 ، العراق ، العدد (4485)،2 نيسان 2018 ، ص6 .

الوقائع العراقية ، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2017 ، العراق ، العدد (4430)،9 كانون الثاني 2017 ، ص6 .

[ix]- http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html

[x] – هي منظمة (OECD - Organisation for Economic Co-operation and Development) مقرها في باريس تسعى الى مساعدة اعضائها بغية تحقيق نمو اقتصادي طويل الاجل ، وتحسين مستوى معيشة السكان . تضم (34) عضواً معظمهم من الدول المتقدمة ، وتشتمل على 200 لجنة وفريق عمل ، وأربعين الف خبير من البلدان الأعضاء. للمزيد انظر :

- www.oecd.org
- www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie economique/les-institutions-et-les/ocde/.